

UNIVERSITY LIBRARIES



عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

٦٦٦

٢١٦٢

م. ك

منية المصلي وغنية المبتدى، للكاشفري، محمد بن محمد

٥٧٠٥ هـ . كتبت في القرن العاشر الهجري تقديرًا .

٤٠ ق ١٧ س ٢٠ × ٥ ر ٤ اسم

نسخة رديئة، خطها نسخ معتاد، ناقصة الأول

٦٠٦٦

والآخر، طبع .

الأعلام ٢٦١:٧ بروكلمان، الذيل ٦٥٩:١

١- العبادات، الفقه الاسلامي واصله أ- المؤلف

ب- تاريخ النسب -

٥ ٢١٧٤٨

١٤١٧/٦/١٧



فلما رأت رغبة القسباين في تحصيلها التقطبت

من اصولها وفروعها ما كثر وقوعه وما لا بد لهم

منه من مصنفات المتقدمين ومن مختارات المتأخرين

نحو الهداية والمحيط وشرح الاسبجاري والغنية

والملقط والذخيرة وفتاوي قاضي خان وجامعه

وسميته **مكة المصيا** وغنية البتدي واسأل الله تعالى

أن يجعل ما اعقدته خالصا لوجه الله ومكفرا للذنوب

بفضله وان يغفر لي ولوالدي ولاستاذي وهو

الموفق للسداد **دومنه الهداية والرشاد**

الصلوة اعلم بان الصلوة فريضة قائمة ثابتة بالكتاب

للمصليين

خبرها

بشهادة المصنفين

بشهادة المصليين

صلى الله عليه وآله

والسنة **اما الكتاب** فقول تعالى واقموا الصلوة واتوا الزكوة وقوموا لله قانتين اي خاشعين اي مطيعين لله تعالى جافظوا على الصلوة والصلوة الواسطة وقوله تعالى فسبحان الله حين تسنون وحين تخرجون وله الحمد في السموات والارض عتيا وحين تظهرون وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا موقوتا **واما السنة** فاروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم شهر رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقوله عليه السلام لكل شيء علم وعلم الايمان الصلوة وقوله عليه السلام الصلوة عماد الدين فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين وقوله من خمس صلوة افترضتها الله تعالى من احسن وضوئهن وصلواتهن بوقتهن واتم الزكوة عتق وسجودهن وخشوعهن كان له على الله عهد انه يغفر له وقوله عليه السلام

الحق في صلواتهم

الفرق بين الاسلام العبد وبين الكفر ترك الصلوة لا فرق بين الكفر والاسلام الا بالصلوة **واما الاجماع** فلا ان الله قد اجتمعت من لدن رسول الله عليه السلام على فرض الصلوة من غير تكليف ولا منازعة وكان ذلك اجماعا واجماع المسلمين حجة القوله عليه السلام لا تجتمع امتي على الضلالة **ثم اعلم** بان للصلوة شرايط قبلها وبعثها واركانا واجبات وسنن واداب وكراهية فيها **اما الشرايط** فستة الطهارة من الحدث والطهارة من الجناسه وسر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية **اما الطهارة** من الحدث فالاعتسال بالجماءة والوضوء عند وجود الماء والقدرة عليه وعند عدمها التيمم ولكل واحد منها فرايض وسنن واداب ومنقيات **اما هي** يعني الوضوء فاربعة كما قال الله تعالى في كتابه يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الالة والمرفقان والكعبان واليدين في فرض الغسل وكذا ما بين العذارين والاذنين يجب غسلهما والمفروض في مسح الرأس مقدار الناحية

الائمه

منها

ومنها

الطهارة الكبرى وهي الحدث الاكبر

عدم الوجور والقدرة او احدهما فالطهارة واجبة

سنة

ن

بكر العين

م

كتاب في معرفة...

وهو ريع الرأس لما روي المغيرة بن شعبة رضي الله عنه
 ان النبي عليه السلام انى سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح
 على ناصيته وخفيه **واما السنن** ففصل اليدين قبل ادخال
 اليدين الى **السنن** ونسبه الله تعالى في ابتدائه الاصح انه يستمر من
 مرة قبل كشف الكعرة ومرة بعد سترها عند انية
 غسل سائر الاعضاء والسواك والمضمضة والاستنساك
 بما جدد وايصال الماء الى ما تحت اللحية والشارب و
 الحاجبين ومسح ما استرسل من اللحية وتخليلها واستنساك
 جميع الرأس في المسح بما واحد وكيفية الاستنساك ان
 ياخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يبلصق الاصابع ويضع
 على مقدم رأسه ثم كل يد ثلث اصابع ويمسك ابهاميه
 وسبائنيه ويحاذي بطن كفيه ويضعها الى ففاه ثم يضع
 كفيه على اجزاء راسه ويمسح بها بكيفية الى
 مقدم راسه ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه وبا
 اذنيه بباطن مستحبه فان مسح باصبع او اصبعين
 قد يري راسه لا يجوز عند علمائنا الثلاثة كذا
 ذكره في الخلاصة ويمسح رقبته بظهور اصابع الثلاثة

الوضوء

له

هكذا

هكذا ذكره في المحط **ومسح** الرقبة بما جدد وقاد بعضهم
 هو ادب وتخليل الاصابع لقوله عليه السلام خللوا
 اصابعكم قبل ان يتخللها نار جهنم وتكرار الفصل الى
 الثلث واليتم والترتيب والذلك والمولات
واما ادب فهو ان يتأهب للصلوة قبل دخول الوقت
 وان يجلس للاستنساك الى بين القبلة او الى يسارها
 متوجها **الا** ان يكون صائما وان يفصل مخرج النجاسة
 اذا لم يتجاوز مخرجها **واما** اذا جاوز مخرجها
 لم يكن قدر الذر هو ففصل ستة على قدر الذرهم وان كان
 قدر درهم ففصل واجب واذا زادت على قدر الدرهم
 ففصل فرض **وان** يفصل حتى يبقية ويفصل يديه قبل
 الاستنساك وبعده هو المختار كذا ذكره في الفتاوى
 ولو استنساك بغير واحد وحصل الاستنساك بغيره
 للسنن عندنا ولو استنساك ثلاثة اجزاء ولم يحصل الا
 لم تكن بغيرا للسنن وليس فيه عدد مسنون وكذا في
 الاستنساك بالاجزاء **والسنن** حتى يبقية وان يمسح موضع
 الاستنساك بالخرقة بعد الفصل قبل ان يقوم وان لم يكن

والسنن حتى يبقية
 والسنن حتى يبقية
 والسنن حتى يبقية

نق

الادب

السنن حتى يبقية

معجزة ينفذ بيده السري وان يستوعق حينه
 بغيره وان يتولى امر الوضوء بنفسه ولا يامر غيره
 لقوله عليه السلام لا تستعين على طاعة الله تعالى بغير
 عذر وان يجلس مستقبل القبلة عند غسل ساير الا
 عضاء وان لا يتكلم بكلام الدنيا وان يشهد عند غسل
 كل عضو او يدعو بما جاء في الآثار وان يضم يده
 اليمنى ويشتف ويبتغى بيده اليسرى **ويستحب** ان
 لكل واحد منهما ما جديد وان يستاك بالسواك
 كان لمسواك والا فبالاصابع وان يبالغ في الغضبة
 والاستثاق الا ان يكون صائما والمبالغة في الغضبة
قال بعضهم الغرغرة وقال صدر الشهيد رحمه الله عليه
 تكثير الماء حتى يبلغ الدم والاستثاق جذب الماء حتى
 يصعد الى منخره وان يدخل اصبعيه في صماخ اذنيه عند
 المسح وان يخلط اصابعه بجليه بخنصره اليسرى وان
 يترك خاتمة اذنه كان واسعا وان كان ضيقا في ظاهر
 الرواية عند اصحابنا رحمهم الله لابد من خربكه او
 نزعه هكذا ذكره في المخطوط وان لا يسرف في الماء وان

في قوله بعد الغرغرة
 للماء المستحب ان لا يكون
 ابراهيم عليه السلام

خاتمة الوضوء

في قوله
 في صماخ اذنيه
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

كان على شط نهر جبار لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه سئل اوفي الوضوء سرف فقال نعم ولو كنت على شط
 نهر جبار وان لا يفسد الماء وان يلا انا ثانيا وان يقول
 عند ثامه او في خلاه اللهم اجعلني من التوابين و
 اجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين
 واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون
وا يقول بعد فراغه سبحانك اللهم وبحمدك
 اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك واستغفر
 وانتوب اليك واشهد ان محمدا عبدا ورسولا
 ثم ناظر الى السماء والارض وان يقرأ سورة انا انزلناه
 في ليلة القدر مرة او ثلاث مرات لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال من قرأ انا انزلناه في ليلة القدر على اثر الوضوء
 غفر الله له الذنوب خمسين سنة وان يشرب فضل و
 ضوفا **ويقول** اللهم اشفي بشفائك وداوي
 بدوائك واعصمني من الوهل والامراض والا حيا
 وبكرة شرب الماء قايما الا هذا وشرب ماء زمزم وان يصلي
 بسبحه الا في وقت مكروه وان يتوضا على الوضوء

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

والاستنجاء فهو ان لا يستقبل القبلة وقت الاستنجاء
ولا يكشف عورته عند احد ولو الاستنجاء بالماء افضل
ان امكنه كشفه وان لم يمكنه يكتفي بالاستنجاء بالاجار
ولا يكشف عورته اذا لم يكن الخجاسة اكثر من الذرهم
والاستنجاء على نوعين لغوي وشرعي اما اللغوي
فان كان مله من هو طلب النظافة وفي قوله بعضهم الناس اراد به
نخاص قبحه ان مله من فله الخجاسة واما شرعي فهو ان لا الخجاسة
عن عضو مخصوص بالماء او بالتراب او بالجر او باليد
وان لا يستنجي ببدنه البنية ولا بعضاه ولا بطعام ولا
بروث ولا بغيره ولا بعلف الذاب ولا بحق الغير
ولا بغيره ولا بغيره ولا بغيره ولا بغيره ولا بغيره
والان يمتنع ولا يمتنع في الماء وان لا يتعدى في الزيادة
والان يمتنع في المراقلة والمواضع وان لا يمسح
اعضاه بالخرقة التي مسح بها موضع الاستنجاء وان
لا يضرب وجهه بالماء عند الغسل وان لا يمتنع فيه وان لا يمتنع
فاه ولا عيب تغيبا شديدا حتى لو بقي على شفتيه او على
جفنه لمعة لا يجوز وضوءه وهذا في الطهارة
الصغرى **واما الطهارة الكبرى** فهي الغسل

على

ولا يستنجي

الوضوء

في يمينه

خروج

خروج المني بشهوة بالاجماع اما انفصاله عن موضع
بشهوة فمختلف فيه حتى ان المحتلوا اخذوا قوله
المني بعد سكون الشهوة يجب الغسل عندها خلافا
لابي يوسف وكذا الايلاج في السيلين في الرجل
المراة اذا توارت الخشفة انزل او لم ينزل وجب الغسل
على الفاعل والمفعول **اما الايلاج** في البهيمة والبيته
والصغيرة التي لا تجامع مثلها فلا يوجب الغسل
ما لم ينزل من ذكره لا سبحانه في رحمته الله عليه في الصغيرة
يجب الغسل في الايلاج انزل او لم ينزل وكذا الحيض
والنفاس وان استيقظ فوجد على فراشه او فخذ
بللا وهو يتذكر الا حلام ان يتيقظ انه منى او منى
او شك فعليه الغسل واما اذا لم يتذكر الا حلام ولا يتيقظ
انه منى او شك فكذلك وان يتيقظ انه منى فلا يغسل
عليه اذا لم يتذكر الا حلام وان استيقظ فوجد في
احليله بللا ولم يتذكر الا حلام ان كان ذكره مشرقا قبل
النوم فلا يغسل عليه وان كان ساكنا فعليه الغسل هذا
اذا نام قايما او قاعدا اما اذا نام مضطجعا ونيقظ

الاستنجاء

من الذكر والنزول

احد

عند الحيض

من الايلاج

او يكون غرضه

لا يمتنع

الذكر ذكره من عدم وجوب الغسل اذا كان

انما فعله الغسل المذكور في المحيط والذخيرة **قال** شمس
 الائمة الخلو اني رجمته الله عليه هذا مسئلة يكسر وقومها
 واثاس عنها غافلو **وا** احتلم ولم يخرج منه شيء
 لا غسل عليه وكذلك المرأة **وقال** محمد رجمته الله عليه
 يجب عليها الغسل احتياطاً وبه يفتي بعض المشايخ ولو
 جامع او احتلم واغسل قبل ان يبوء ثم خرج بقيت
 المتى وجب الغسل ثانياً عند ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله
 خلافاً لابن يوسف ولو اغتسل ثم خرج منها بقيت
 الزوج لا غسل عليها بالاجماع **ولو افاق** السكران
 فوجد ميتاً فعليه الغسل وان وجد ميتاً فلا غسل
 وكذا في المغي على وان استيقظ الرجل والمرأة فوجد
 ميتاً على الفراش وكل واحد منهما ميتاً لا احتلام وجب
 عليها الغسل احتياطاً وقال بعضهم ان كان الميت طويلاً
 فعلى الرجل وان كان متداً فعلى المرأة قال بعضهم ان كان ميتاً
 ايضاً من الرجل وان كان اصغر من المرأة واما فرض
 الغسل المضمضة والاستنشق وغسل ساير البدن وايصال
 الماء بنسابة الشعر لا يكتفى بالاجماع وكذا وايصال الماء

او غسلت او شئت
 في اجزائه

بانه ناسا

ذكر ان ذكره

في اجزائه

بالترك ص ٢
 في بعض

الى انشاء

الى انشاء النجاسة والشعر المزة في الاغتسال كالرجل
 والشعر المسترسل ذواينها موضع في الغسل اذا
 بلغ الماء اصول شعرها يجزي بخلاف الرجل كذا ذكره
 غنية الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا طهر شعره
 كما يفعل القلو تون والاشراك هل يجب ايصال الماء الى
 انشاء الشعر **عن ابي حنيفة** في رؤيانا وذكر الضمير
 الشهيد يجب ايصال الماء الى ثقب القوطا فان شطف فيه
 كما في تحريك الخاتم **امراة** اغتسلت وقد كان بقا في اطفا
 عجين قد جف لم يجز غسلها ولو بقي الدرن في الاظفار
 جاز يستوي المذي والقروي قال بعضهم يجوز للقروي
 ولا يجوز للمذي لانه دبر الشحم والا قلف اذا اغتسل
 ولم يدخل الماء داخل الجلد قال بعضهم يجوز وقال بعضهم
 لا يجوز وهو الصحيح وان خرج بوله حتى صار في قلفه
 فعليه الوضوء بالاجماع وان لم يظهر **رجل** اغتسل وبقي بين
 اسنانه طعام جاز قال بعضهم ان كان نراود فدر الحنيفة
 لا يجوز **وقال** بعضهم ان كان صلباً مضمواً غائلاً
 لا يجوز كذا في الذخيرة وذكر في المحيط اذا كان على

ام لا
 الى انشاء الشعر

في

في اجزائه

ام لا
 الى انشاء الشعر

الى انشاء الشعر

في اجزائه

في اجزائه

ظاهره جلد سمك او خنز مضموعا قد جف و اغسل
او توفاء ولم يصل الماء الى ما تحته لم يجز
في الذخيرة في مسئلة الجناء والذرة والطبق يجزى
وضوءهم على الضربة وعليه الفتوى **واذا كان جلد**
شفاق فجعل فيه التيمم كالبضرة ايصال الماء
لا يجوز وان كان بوضوء يجوز وكذا ايصال الماء الى
داخل السرة في الغسل فرض وكذا الاستنجاء بالماء
عند الغسل وان لم يكن عليه نجاسة وكذا الخيل
الا صابع في الاغتسال والوضوء فرض ان كان الا
صابع منقعة غير مفتوحة وان كانت مفتوحة فهو
سنة وكذا انقاء البشرة وبل الشعر لقوله **لا قبلوا**
الشعر وانقوا البشرة ولقوله عليه السلام ان تحت
كل شعرة جناة وفروايتها نجاسة ولو بقي شئ من
بدنه لم يصب الماء لم يخرج من الجنابة وان اقل ويشرب
الماء يقوم مقام المضمضة اذ بلع الماء لم يكل ولو شرب
ناسيا وصلى ثم تذكر يضمض ويبعد ما صلى **وست**
الفصل ان يقدم الوضوء عليه الا غسل الرجلين

فيلبس من الوضوء على الاغتسال
فيلبس من الوضوء على الاغتسال
فيلبس من الوضوء على الاغتسال

وان يزيل النجاسة عن بدنه ان كانت نجاسة ثم يصب الماء
على رأسه وسائر جسده ثلثا وان يتيمم عن ذلك المكان
يفضل قديمه وان لا يسرف الماء ولا يكثر ولا لا يستقبل
القبلة وقت الغسل وان يبدل الاغصاء في المرة الاولى
كلاهما في لغة وان يفصل في موضع لا يراه احد وان يلبس كلام
قطر **وبسخت** ان يسمح بمندبل بعد الغسل وان
يفصل رجله بعد اللبس كيفية غسل الرجلين وان يات
الاناء بيمينه يفيض على مقدم رجله الا يمينه ودلكه يساره
فغسلها ثلاثا ثم افاض الماء على مقدم رجله الا يسرى
ودلك يساره والدلك عند ناسته كذا ذكره
في خلاصة الفتاوى وان يصلى بسجدة **اما التيمم**
فليس بشرط في الوضوء والاغتسال حتى اذا لم يجد
اذا انفس في الماء الجاري او في الحوض الكبير للتميم
او قام في المطر الشديد وضمض واستنشق
يخرج من الجنابة **والاغسال** على احد عشر وجهها
خمسة منها فريضة للجفن والتفاس والتقاء الخلاء
للتأنيب مع غيبوبة الشفة وخروج المني على وجه التدفق

فيلبس من الوضوء على الاغتسال
فيلبس من الوضوء على الاغتسال
فيلبس من الوضوء على الاغتسال

والشهوة ولا احتلام اذا خرج منه المني والمذي عند
 الشافعي رحمه الله عليه يجب عند خروج المني اي وجه
 كان **واربعة** منها ستة غسل يوم الجمعة والعيد
 ويوم عرفة وعند الاحرام **واحد** منها واجب ^{الاحد عشر حبل}
 وهو عند التبت تحت لا يجوز الصلوة عليه قبل الغسل
 او قبل التيمم عند عدم الماء **واحد** منها مستحب ^{في سائر المراتب}
 وهو غسل الكافر اذا اسلم هكذا ذكره شمس التيمم
 الشرحي في شرحه وذكر في الجلب ان الكافر اذا
 ثم اسلم الصحيح انه يجب الغسل عليه ولا يجوز للحايض
 ولا للنفساء ولا للجنب قراءة الآية تامة وان قرأ
 مادون الآية او قرأ الفاخذ على قصد الدعاء او لا ^{لا يجوز ان يقرأ الآية}
 شبه الدعاء على يمينه الدعاء يجوز قيل بكونه وقيل لا
 بكونه ومما قرأ دعاء القنوة فلا بكونه في ظاهر مذهب
 اصحابنا وعن محمد انه بكونه **ولا يكره** التيمم بالقرآن
 والتعلل للصياح ^{فان} حرفا وكذا لا يجوز للحايض
 والثفاس والجنب والمحدث كتابة القرآن وذكر
 في الجامع الصغير المنسوب الى قاضي خان رحمه الله

تفهم
 محمدا

علي

عليه لا بأس للجنب ان يكتب القرآن والصحيفة على الارض
 عند اوجيفه ^{او يوسف} ولا يجوز لهم مسح
 الا بغلافه ولا اخذ درهم فيه سورة من القرآن الا بصريحه
 وكذا المحدث من الصحف هذا اذا كان غلافه غير
 مشرق يجوز وان كان مشرقا لا يجوز والخبر ^{بطلان} حقه
 في الغلافه ان لا يكره فان اخذ بكم لا بأس به عند محمد
 ولم يكر بعض المشايخ لا يجوز لان الثوب تبع له وذكر في الجامع الصغير
 عليه ايضا ولا بأس بدفع المصحف واللوح الى الصبيان
 والاحوط ان لا يأخذ بكم لا بأس به لكونه الحاجة ^{بالتمسك} **فصل**
 فيه في اخذه ولا يكره قراءة القرآن للمحدث ظاهر **اما**
الجنب اذا غسل يديه ومثله فلا يجوز من القرآن والقرآن
 بقا الجنابة وبكونه قراءة والا يجزى والزبور للجنب واذا
 اراد للجنب لا كل والشرب ينبغي ان يغسل يديه وقاه لانه
 يأتي بالفقرتم باكل وشرب وبكونه كتابة القرآن على الخط
 وبكونه دخول الخرج ^{او} وفيه صبح خاتم فيه شيء من القرآن ^{او}
 من ترك التعظيم وكذا لا يجوز لهم دخول المسجد ^{او}
 سواء دخل للجوس او للعبور وقال الشافعي رحمه الله

الصلوات
 ان اخذ بكم لا بأس به عند محمد
 ولم يكر بعض المشايخ لا يجوز لان الثوب تبع له وذكر في الجامع الصغير
 عليه ايضا ولا بأس بدفع المصحف واللوح الى الصبيان
 والاحوط ان لا يأخذ بكم لا بأس به لكونه الحاجة

فقرية كدور
 او قد يغفر
 داخلة او ليس
 او قد يغفر
 داخلة او ليس
 او قد يغفر
 داخلة او ليس

عليه يجوز للعبور وانه احتل في السجد يتم الخروج اذا لم
 يجف واذ اخاف يجلس مع اليتيم ولا يصلي ولا يقا
فصل في اليتيم واليتيم ركن وشروط لا بد منه معرفتها لتتقن غفوة على
 اما ركنه فضرته طرية للوجه وضربه للذراعين يعني
 اليدين الى المرفقين وصورتان ضرب يديه على الارض
 او على جنس الارض ضربة متفرجة اصابعه ويقبل بهما
 ويذير ثوبيهما ثم ينفضهما واحدة في ظاهرها والرواية
 وعن ابي يوسف ينفضهما مرتين ولا يجب عليه
 ان يتلطح عضو اليتيم بالتراب فيمسح بهما وجهه ثم يضر
 ضربة اخرى على ذلك الموضع او على موضع اخرى
 كما ذكرنا فينفضهما ويمسح اليدين باليسرى اليسرى باليمنى
 ثم يمسح الاصابع الى المرفقين واستيعاب
 العضوين واجب عند الكرخي في ظاهر اثره وفيه عن
 اصحابنا رحم حتى لو ترك شيئا قليلا موضع اليتيم لا
 يجوز **وروي** الحسن رحم عن اصحابنا رحم ايضا ان
 الاستيعاب ليس بواجب حتى لو ترك اقله لم ينع
 يحزنه وعلى هذه الرواية نزع الحاتم والسوار وتخليل

الاصابع لا يجب وعلى تلك الرواية يجب ويشتبه
 ان يخاطب **وروي** عن محمد بن عيسى عن ابي جعفر
 لو ترك ظهر كفيه لا يجوز ومقطوع اليدين مع
 المرفقين يمسح موضع القطع **واما شرطه فالبند** ولا
 يجوز بدونها وكذا اطلب الماء اذا غلب على ظنه ان
 هناك ماء وان كان في العمر ثمان واخبر به وجب
 الطلب بالاجماع وانما الخلاف فيما اذا لم يغلب على
 ظنه ولم يخبر به او كان في الغلوات عند تالاجب الطبيب
 خلافا للشافعي رحمه ولو اخبر انسان بعدم الماء جاز
 بلا خلاف وكذا ان شرطه عن استعمال الماء حتى
 ان المريض اذا خاف زيادة المرض او ابطالا والبر
 جاز له اليتيم وذكر الا سيجاني في شرحه جنب على جميع
 بدنه جراحة او على اكثره او به جدي رقي فانه يتم ولا يجب
 عليه غسل الموضع الذي لا جرح به وكذلك اذا كان
 على اعضاء الوضوء كلها او على اكثرها جرحا
 يتم وان كان على اقلها جراحة واكثرها صحيح فانه يغسل
 الصحيح ويمسح على المبرح ان لم يفرق المسح وان ضربه
 صانع يبريد ان ياد ذلك او ذلك مسموح ان ياد

الاصابع

رواية الحسن بن ابي نافع

الاصابع لا يجب وعلى تلك الرواية يجب ويشتبه

ان يخاطب **وروي** عن محمد بن عيسى عن ابي جعفر
 لو ترك ظهر كفيه لا يجوز ومقطوع اليدين مع
 المرفقين يمسح موضع القطع **واما شرطه فالبند** ولا
 يجوز بدونها وكذا اطلب الماء اذا غلب على ظنه ان
 هناك ماء وان كان في العمر ثمان واخبر به وجب
 الطلب بالاجماع وانما الخلاف فيما اذا لم يغلب على
 ظنه ولم يخبر به او كان في الغلوات عند تالاجب الطبيب
 خلافا للشافعي رحمه ولو اخبر انسان بعدم الماء جاز
 بلا خلاف وكذا ان شرطه عن استعمال الماء حتى
 ان المريض اذا خاف زيادة المرض او ابطالا والبر
 جاز له اليتيم وذكر الا سيجاني في شرحه جنب على جميع
 بدنه جراحة او على اكثره او به جدي رقي فانه يتم ولا يجب
 عليه غسل الموضع الذي لا جرح به وكذلك اذا كان
 على اعضاء الوضوء كلها او على اكثرها جرحا
 يتم وان كان على اقلها جراحة واكثرها صحيح فانه يغسل
 الصحيح ويمسح على المبرح ان لم يفرق المسح وان ضربه
 صانع يبريد ان ياد ذلك او ذلك مسموح ان ياد

له جرح الماء في ذلك المكان وجب الطلب

يادهم او اذا اوردوا في ذلك

جوز في جرحه او في

ان ياد ذلك او ذلك مسموح ان ياد

يربط على الجيرة فصح عليها والصحيح في المص
 اذا خاف ان يغسل ان يقتله البرد او يمرضه يتم
 عند اتي خيفة سرح وان كان خارج المص يتم بالاتفا
 وان خرج مسافرا او مخطا او خرج في قرية **الوقت**
 يجوز له التيمم ان كان ^{او دور لغاية} بينه وبين الماء نحو ميل
 او اكثر والميل اربعة آلاف ^{خطوة وهو} خطوة وهو
 طول ثلث الفرج سوا خرج جنبا او اجنب بعد الحرج
 وان كان مع الماء في رحلة فليس يتم وصلى ثم تذكر
 في الوقت لم يعد عند اتي خيفة ومحمد سرح خلا فلا
 يوسف وان تذكر بعد الوقت لم يعد في قولهم
 جميعا واذ اتيتم وصلى والماء قريب منه وهو
 لا يعلم اجزائه وان كان مع رفيقه ماء لا يجوز له
 التيمم قبل ان يسأل عنه اذا كان على غالب طمأنينة يعطيه
 وان يتم قبل ان يسأل عنه وصلى ثم سأل فاعطيه يلزمه
 الاعادة في الوقت وان خرج الوقت لم يعيد وان
 كان لا يعطيه الا باليمن فاذا لم يكن له ثمن يجوز له التيمم
 بالاجماع وان كان معه مال رائية على ما يحتاج اليه في
 عدم القدرة على

ق
 دور
 ج
 منظاره

قد سرح
 او ان اتي
 ادم

خير من ذي ياد او ليس

الزائد

في الزايد والواحدة باء بعد بمثل الفية او بفت
 سبر لا يجوز له التيمم واتباع بفت فاحش يتم
 والعين الفاحش مالا يدخل تحت تقويم المقومين
وقال بعضهم تضعيف الثمن وعن ابي
 نصر الصغار ربح ان المسافر اذا كان في موضع
 غر الماء فيه فالافضل ان يسأل عن رفيقه وان لم
 يسأله اجزائه وان كان في موضع لا يعثر الماء فيه لا يجز
 قبل الطلب كما في العمارة **رجل** معه ماء زمزم قد
 رمت من رأس الاناء ويحمل اللقطينه او الاستقاء
 لا يجوز له التيمم ولو وهبه لآخر وسلك اليه لا يجوز
 له التيمم ايضا عندنا الثبوت القدره بواسطة الرجوع
 كذا ذكره في المحيط وان لم يكن معه دلوا او مرشاه هل
 يجب ان يسأل عن رفيقه ام لا يجب ولو سأل فقال
 لا انتظر فقد اتي خيفة ينتظر الى آخر الوقت فان خاف
 نوب الوقت يتم ويصلي وعندهما ينتظر وانفا
 الوقت وكذا العاري ومع رفيقه ثوب واجفوا
 عاذه في الثوب ينتظر وان فات الوقت ولم يجد ماء
 لما توفي

بما يعجز فادمن

بدر ابي كيسي فركه در

في وقت

وذكر في مع وجع اوله وجع غيبه

في وقت

في وقت

سدر كوش

كلب ميت او شاة قد سدد عرضها فخرى الماء عليه لا باس بالوضوء
 اسفل منه اذ لم يتغير وهو مروي عن ابي يوسف ربح وذكر في النوازل
 ان كان الماء الذي يلا في الجيفة دونه الماء الذي لا يلا في الجيفة يعني اذا كان
 الغلبة للماء الذي لا يلا في الجيفة جاز والا فلا وعلى هذا الماء المطر اذا جرى
 في ميزاب السطح وكان على السطح عذارة فالما طاهر واما اذا كانت
 العذرة عند الميزاب او كان الماء كله او نصفه او اكثره يلا في العذرة فهو نجس
 وانه فهو طاهر وان سال المطر في السقف او في الثقب ان كان المطر
 دائما لم ينقطع بعد فهو طاهر وان انقطع المطر وسال الماء في السقف ان
 كانت على السطح او على اكثره نجاسة فهو نجس وانه ماء الماء يجري
 ضعيفا ينبغي ان يتوضا على الوقار حتى يمتزج عنه الماء المستعمل وقال بعضهم
 يجعل يمينه الى اعلى الماء يعني موزن الماء واذا استدام في فوقه وبقي جريه
 كما كان جاريا يجوز التوضي به اما الخد في جريان الماء ان
 ذهب به تين او ربي فهو جاز يجوز التوضي به وقال بعضهم لو رفع
 يمينه ما تحت وينفع الجريان فليس جاز وان كان بخلافه فهو جاز
 وفي المتن اذا كان بطن النهر نجسا وجب على الماء عليه ماء كثير بحيث

لا يرى

في سقطة
 نجس
 كور ووايه

لا يرى ما تحت لا يتنجس وان كان جميع البطن نجسا ولو كان
 في النهر ماء ساكنا فتنجس فنزل في اعلاه ماء طاهر فاجراه وسبها
 فانه طاهر ولو توضا منه جاز اذا لم يرى لها اثر **فصل في الجاهل**
 ما يجوز اذا كان عشرة وعشرين راع الكراباس فهو كبير لا يتنجس
 بوقوع النجاسة بريئة قال بعضهم نجس في حوله النجاسة
 مقدار حوض صغير وبقيض المشايخ بخاري جعلوه كالما الجاهل
 وتوسيعوا فيه لعموم البلوي وينبغي على هذا اذا غسل وجهه في حوض
 كبير فسقطت غسالته في الماء فرفع به موضع الوقوع قبل التحريك قالوا
 على قول ابي يوسف ربح لا يجوز استعماله لانه عنه التحريك شرطا
 مشايخ بخاري قالوا يجوز لعموم البلوي وعلى هذا اذا كان الرجال
 صفوفًا يتوضون في حوض كبير جاز وفي اجناس الناطق في الغسل
 في حوض كبير فلا خزان يتوضا به ذلك المكان وليس لرجل ان يغسل
 او يتوضا في الحوض الكبير بناحية الجيفة فلا صل فيه اذا لم يكن النجاسة
 مريئة يجوز مطلقا وعن الفقيه ابي جعفر ربح لو توضا في اجبة
 القصب فان كان لا يخلص بعضه الى يقض لم يجز وان خلاص

في سقطة
 نجس
 كور ووايه

في سقطة
 نجس
 كور ووايه

جاز واتصال القصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وكذا التوضاء في الماء

نزع وكذا اذا توضأ به غدير عظم على جميع وجه الماء جفراة فقد قيل انه كان بحال يتحرك بترك الماء يجوز وكذا التوضاء به حوض

الجمد ماؤه والجمد رقيق ينكسر بالتحريك اما اذا كان بالجمد كثر قطعا قطعوا

التوضوء لا يتحرك بالتحريك لا يجوز وان كان قليلا يتحرك الماء يجوز والحوض

اذا اجمد ماؤه فنقب في موضع منه فوقت فيه نجاسة او وقع

الكلب او توضأ به انسان قال نصير وابوبكر الاسكافي يتنجس

وقال عبد الله ابن المبارك وابو جعفر الكبير البخاري ربح لا يتنجس

اذا كان الماء تحت للجمد عشر في عشرة كان متصلا بالجمد لا يجوز

فالفتوي على قول نصير وابوبكر الاسكافي واما اذا كان منفصلا

لا يجوز بلا خلاف فهو كالحوض المسقف وان ثقب للجمد فولا

الماء في الثقب فوقع الكلب يتنجس عند عامة العلماء ربح فلم ينزل

نجاسة مالم يخرج مثل ما في الثقب من الماء ولو توضأ به ثقب للجمد

ولم يقع غسل لثمة في الماء جاز على كل حال منفصلا عن الجمد او متصلا

ولو وقع في الثقب شاة او غيرها فانت ان كان الماء تحت للجمد عشر

في عشر لا يتنجس وان كان اقل من عشر في عشر يتنجس ولو كان ماء الحوض اذا كان

عشر في عشر فتسفل فصار سبع في سبع فوقت النجاسة فيه

يتنجس فانه امتلاء صار نجسا ايضا وقيل لا يصير نجسا يافيه وقال

ابو جعفر بن بطريق لا يتنجس حوض كبير وفيه نجاسات فائتلا

قيل هو نجس وقيل هو ليس يتنجس وبه اخذ اكثر مشايخ جاري

ذكره في الذخيرة فان دخل الماء من جانب حوض صغير وخرج من

جانب قال ابوبكر الا عشي لا يظهر مالم يخرج مثل ما فيه ثلث مرات كما

وقاد غير لا يظهر مالم يخرج مثل ما في الحوض وهو اختيار الصدوق

الشهيد ربح حوض صغير يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب توضأ

فيه انسان ان كان الحوض اربع في اربع فادونه يجوز وان كان

فأفوقه لا يجوز الا في موضع الدخول والخروج لانه الظاهر ان الماء المستغرق

لا يستغرق مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان الحوض

كبيره ذلك لا يجوز لان الماء يستغرق فيه فلا يكون كالجاري فلا يجوز

الا في موضع الدخول والخروج وكذا عين الماء اذا كان نجسا في خمس

وكان يخرج منها ان كان يتحرك الماء من جانبيه وهو يستعين بالحركة

في عشر لا يتنجس وان كان اقل من عشر في عشر يتنجس ولو كان ماء الحوض اذا كان عشر في عشر فتسفل فصار سبع في سبع فوقت النجاسة فيه يتنجس فانه امتلاء صار نجسا ايضا وقيل لا يصير نجسا يافيه وقال ابو جعفر بن بطريق لا يتنجس حوض كبير وفيه نجاسات فائتلا قيل هو نجس وقيل هو ليس يتنجس وبه اخذ اكثر مشايخ جاري ذكره في الذخيرة فان دخل الماء من جانب حوض صغير وخرج من جانب قال ابوبكر الا عشي لا يظهر مالم يخرج مثل ما فيه ثلث مرات كما وقاد غير لا يظهر مالم يخرج مثل ما في الحوض وهو اختيار الصدوق الشهيد ربح حوض صغير يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب توضأ فيه انسان ان كان الحوض اربع في اربع فادونه يجوز وان كان فأفوقه لا يجوز الا في موضع الدخول والخروج لانه الظاهر ان الماء المستغرق لا يستغرق مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان الحوض كبيره ذلك لا يجوز لان الماء يستغرق فيه فلا يكون كالجاري فلا يجوز الا في موضع الدخول والخروج وكذا عين الماء اذا كان نجسا في خمس وكان يخرج منها ان كان يتحرك الماء من جانبيه وهو يستعين بالحركة

يجوز **المستعمل** ساعته **المستعمل** وقوته والآفة التوضي بالثلث
 اذا كانا حيث يتقاطر مجوز ولا يتم ولا يتم حوض صغير
 كرى رجل فيه **قال** جسي الماء فتوضا جاز وضوء الكل
 اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت ذكره في المحيط ونواد ربيع
المعنى قال ابو يوسف سرح ما الحمام بمنزلة الجاري اذا دخل
 به فيه وفيه قدس لم يتنجس بالاخلاق واختلف المتأخرون
 في بيان هذه المسئلة **قال** بعضهم مرأته حاله مخصوصة وهو
 ما اذا كان الماء يجري في الانبوب الى حوض الحمام والناس
 يغترفون عن فاستدارا **قال** هو عنده بمنزلة الماء الجاري
 على كل حال لاجل الضرورة الا ترى ان الحوض الكبير الحق بالماء
 الجاري هو على كل حال لاجل الضرورة ولو ادخل الجنب يده لطلب
 القوضه وليس عليه نجاسة حقيقة يتنجس عند اخيصة
 وعند الماء طاهر ولو ادخل الكفار والصبيان ايديهم لا
 يتنجس اذا لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقة ولو ادخل الصبي يده في الماء

لا يتنجس
 لا يتنجس
 لا يتنجس

لا يتنجس
 لا يتنجس
 لا يتنجس

لا يتوضا

لا يتوضا به استحسانا ولو كان جاز حوضا لم يتوضا
 يظهر اذا خرج منه بمثل ما كان فيه مرة واحدة ولا يتوضا
 الا بقاء بنية المسح او خفيه مجوز بالاتفاق ولا يصير الماء مستعملا
 عند ابي يوسف سرح **فصل في المسح على الخفين** المسح على الخفين
 جائز بالسنن من كل حدث موجب للوضوء في البسهما على طهارة كاملة
 ثم احدث فاه كاه بمقيا بمسح يوما وليلة واكاه مسافرا بمسح ثلثة ايام
 ولياليها وابتدأ بحقب الحدث ولا يعتد وقت الطهارة ولا وقت
 اللبس ولو غسل رجله ولبس خفيه ثم اكل الطهارة قبل احدثه
 جاز المسح عليهما عندنا خلافا للشافعي سرح لا عندنا كيفه ان يكون الخف
 ملبوسا على طهارة كاملة عند قول الحدث والطهارة الناقصة هي
 طهارة صاحب العذرة ان لم يستحي من موضعين بمكانها اذا
 توضا وت ولبس قبل ان يظهر منه ما لم يتوضا
 ولو لبس بطهارة العذر يمسح في الوقت عندنا وعند
 زفر يمسح تمام المدة ولا يتلو المسح لمن وجب عليه الغسل رجل
 احتلم ولم يمسح عند عدم الماء فحدث بعد ذلك فوجد ماء

لا يتوضا
 لا يتوضا

لا يتوضا
 لا يتوضا

لا يتوضا
 لا يتوضا

قد رما يتوضا به فتوضا به ولا يمسح خفيه ^{وجب عليه الغسل}
 الرجل والمرأة فيه سواء ^{اي مسح واما يمسح} والمسح على ظاهرهما ^{من ماله او من غيره} اخطو كما بالاصابع اليد
 ولو وضع يديه قبل الساق ^{اي مسح يديه} ويدها الى زوايا الاصابع ^{اي مسح يديه} جاز ولو
 مسح عليهما عرضا جاز وكذا لو مسح بثلاثة اصابع ^{اي مسح يديه} موضوعة غير متصلة ^{اي مسح يديه}
 ولكنه يكون مخالفا للسنة في ذلك وكيفية المسح ان يضع يديه على مقدم خفيه ^{اي مسح يديه}
 ويجافي كففيه ويدها الى الساق او وضع كففيه الاصابع ^{اي مسح يديه} ويدها على
 جملته ولو مسح بزوايا الاصابع ^{اي مسح يديه} ويجافي او صولا لا اصابع ^{اي مسح يديه} والكف لا
 يجوز الا ان يكون الماء متقاطرا ^{اي مسح يديه} والمستحب ان يمسح بباطن الكف ولو مسح
 بظاهر الكف جاز ولو مسح بزوايا الاصابع ^{اي مسح يديه} على باطن خفيه او من
 قبل العقب او جوانبها لا يجوز وذكر في المحيط لو توضا ومسح بيده
 بقيت على كففيه بعد الغسل جاز ولو مسح ^{اي مسح يديه} من اثنى عشر خفيه بيده بقيت الجوز
 بقيت البيضة ولو لم يمسح ^{اي مسح يديه} وخاف في الماء لثبته المسح او شئ في الخشيش
 المتبل بالماء او بالمطر يجزيه وكذا اذا اصابه المطر ينوب عن المسح
 خلافا للشافعي وفي بعض الروايات لا يجزيه لانه خلف كالشمع ومن
 ابتداء المسح وهو مقيم ^{اي مسح يديه} كما في ثلث ايام وليلا يمسح تمام ثلثة ايام

وليا لهما

دون ان يطرحا

جمع

جاء

ان يمسح يديه

عنه

فمسح

وليا لهما ومن ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام ان كان مسح يومه وليلا
 واكثر لزمه نزع ما وغسلهما وان كان مسح اقل من يوم وليلا اتم
 مسح يوم وليلا ^{اي مسح يديه} ولم يمسح الجرموق فوق الخف قبل ان يمسح على الخف
 مسح عليه فان كان مسح على الخفين ثم لبس الجرموق لا يمسح على الجرموق
 ولو نزع احدي الجرموقين ^{اي مسح يديه} فله ان ينزع الاخر ويمسح على
 خفيه ولا يجوز المسح على الجرموق المخرق ^{اي مسح يديه} وان كان خفاه غير مخرق وكذا
 لا يجوز المسح على خف فيه حرق كبير تبين منه مقدار ثلثة اصابع
 من اصابع الرجل ^{اي مسح يديه} فانه كان اقل من ذلك جاز وان كان الخرق
 في خف واحد قدرا اصبعين في موضع او في موضعين وفي الاخر
 قدرا ^{اي مسح يديه} صبع جاز المسح وان كان في خف واحد يجمع فلا يجوز ويشترط
 ظهور الاصابع بكاملها ولو ظهر الا بهام وهي مقدار ثلث اصبع
 من غيرهما جاز ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلثة اصابع
 وانفتاقه اقل من ذلك لا يمنع جواز المسح ^{اي مسح يديه} وكذا لو انفق خفيه
 الا انه لا يرى شئ من قدمه ولو كان بيضا ^{اي مسح يديه} حاله المشي ولا يمسح حاله
 يمينه كذا ذكره في المحيط وان كان على ^{اي مسح يديه} لا يمنع فلو خرق اذا كان فوق

المسح على الخس

طولا وعرضا

واحد

شرا

طريق

وضع

المسح

الكعب لا يمنع المسح وان اراد ان يخلع خفيه فليس عليه المسح
 من الخلف غير ان القدم في التناق بعد انتقض مسحه وان تنزع بعض
 القدم عن مكانه **روي** عن ابي خزيمة رجا اذا خرج اكثر العقب
 عن عقب الخلف انتقض **فبعض الروايات** ايضا ان يبقى في موضع
 المسح في بعض الروايات اذا صار بحال تعذر المشي المقاد
 معه انتقض وفي بعض الروايات ايضا ان يبقى في موضع قرا القدم
 مقدار ثلثة اصابع لا ينتقض وهو رواية عن محمد بن وهب
 اخذ المشايخ وفي كتاب الصلوة لابي عبد الله الزعفراني **روي**
 رجل مسح على خفيه ثم استل جميع احدى القدمين ينتقض مسحه **روي**
 خرج عقبه عقب الخلف الا ان مقدم قدميه في الخلف في موضع
 المسح فله ان يمسح مالم يخرج صدور قدميه عن الخلف الى التناق
 وفي بعض المواضع ان كان صدور القدم في موضع والعقب
 يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه ولو كان الخلف واستعد اذا رفع
 القدم يرتفع العقب حتى يخرج واذا وضع عاد العقب الى موضعه
 لا ينتقض **روي** عن محمد بن خزيمة فيفتق مفتوح وبطانة الخلف
 في خفيه

يفتق طمق مود اي ص
 روي في بعض
 روي في بعض

روي في بعض

المداخلة

كذا في الروايات
 او لص
 عليه
 غير
 ثلثة
 جامع
 الفيل
 المسح

في خفيه
 في خفيه

من خرفة او غيرهما غير متفتق مخروضا والخلف جاز المسح كذا
 ذكره في الذخيرة ولا يجوز المسح على الجائز وان شدتها على غير
 وضوء وان سقطت من غير بر لم يبطل المسح وان سقطت من
 بر يبطل والمسح على الجائز على وجوه ان كان لا يضره غسل
 ما تحت بلزيمه الفصل بالا جماع وان كان يضره الفصل بالمالا
 ولا يضره الفصل بالمالا الحاق بلزيمه الفصل بالمالا الحاق وان كان
 يضره الفصل ولا يضره مسح ما تحت الجذيرة لا يمسح فوق الجذيرة
 هذه اللفظ قاضى خان رجا والمسح على الجائز انما يجوز اذا لم يقدر
 على المسح على الرخصة بان كان يضره الماء اما اذا كان يقدر على المسح
 على الرخصة فلا يجوز **روي** قال برهان الدين رجا ينبغي ان يحفظ
 هذا فان الانسان عنها غافلون وان ترك المسح على
 الجذيرة والمسح لا يضره جاز عند ابي خزيمة رجا خلا فالهما اما الا
 فشرط عند البعض وبعضهم قالوا اذا مسح على اكثرها جاز وان
 مسح على الخفض او دونه لا يجوز ويكفي بالمسح على الجذيرة مرة واحدة
 وهو الصحيح ولو كانت الجراحة في موضع الفصل وليس تحت

المسح على العمامة
 القطنية والبرقع
 والفقازين ويجوز
 بالزيت واللوان

في موضع
 في موضع

في موضع
 في موضع

في موضع

جميع الجيرة ^{جراح} المسح بموضع الجراح ولو كان مقطوعا اخذ
الرجلين والكعب او دونها فان غسل موضع القطع فرض ولو غسل
موضع القطع وليس خفيه ينظر اذا كان بقية ظهر القدم مقدار ثلثة
اصابع او اكثر يمسح ولا يغسلها لانها وجب غسل المقطوع وان كان
مقطوع الاصابع وبعض خفيه خال عن القدم ان وقع المسح على
المقصود مقدار ثلث اصابع جاز والا فلا وكذلك اذا كان الخف
واسعا وبعضه خال عن القدم ^{او يلو} رجل فتوضا ومسح على الجيرة وليس
خفيه ثم احدث قبل ما يبرأت فتوضا يمسح على الجيرة والخفين فان احدث
بعده ما يبرأت لانه ليس بطهارة ناقصة ذكره في شرح السبجاني
وان كان في رجله شقاق فجعل فيه الدواء او الشمع يبرأ الماء فوق الدواء
ولا يكفيه المسح وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء يستغسل
بغيره حتى يوضئه فان لم يستغسل ويتركه جازف صلوة ^{او يلو} على حقيقة
مسح فان لم يجد يوضئه ثم يتم جازة بلا خلاف اما المسح على الجوارب
فلا يجوز عندنا حنفية مسح الا ان يكونا جليدين او منقذين ^{الطاهر}
وقال يجوز اذا كانا تحتين لا يشقان الماء ^{تحت} عليه فتوى في الحديث

وقيل

قبل مسح الحنفية مسح الى قولهما في اخر عمره والتخمين ان يستمسك
الشاقي من غير ان يثبته ^{بغيره} ويجوز المسح على الخفاف المتخذت
البيود التركية لا مكان قطع المسافة بها ^{بغيره} **فصل في نوافض**
المعاني النافضة في السيلين وان خرج من قبل الرجل والمرأة
منه ^{منه} المتنجس ان لا ينقض كذا ذكره في المحيط وان خرج من ^{منه} المتنجس
جب عليها الوضوء وذكره جامع قاضي خان ^{بغيره} بتوضا وكذا
الدواء الخاصة اذا خرج من هذه الموضعين فعليهما الوضوء وان خرج
الدودة الغائمة ^{بغيره} او من الجراحة لا ينقض والا حوط ان يتوضا
وان ادخل الخفة ثم اخرجها ان لم يكن عليها لثة لا ينقض والا حوط
ان يتوضا وان اقطر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه عند
الحنفية مسح خلا فالحما واذا احتس احليله بقطنة بقطنة خوافا من
خروج البول ولو لا القطنة لخروج البول فلا بأس به ولا ينقض
وضوءه ما لم يظهر البول على القطنة وان غابته القطنة ثم اخرجها
او خرجت رطبة استنقض وان ابتل الطرف الداخل ولم ينقل ينقض الوضوء
وان سقطت ان كانت رطبة استنقض وان كانت يابسة لم ينقض وكذلك

للموضوء كل ما خرج من

ضاه

لا يجوز المسح

الذي مسح

او يلو

لكم في كرسف المرأة اذا سقطت سواء كانت الكرسف في الفرج
 الداخل والخارج وان كانت احتت في الفرج ^{الداخل والخارج}
 فابتل داخل الخنف استقص نقد او لم ينقد واما اذا احتت في الفرج
 اندخل ان نقد الى خارج استقص والا فلا وكذا المرأة اذا جعلت
 القطنة في قبلها انتهت الى الفرج الداخل فهو رجمها استقص صوما
 لانه ام الدخول كذا ذكره في الواقيات اما الخمار ج
 غير من السيلين فيوجب انتفاض الطهارة وعندنا على الفصل خلافا
 للشافعية كالقبي والدم ونحوهما اما التي اذا كان ملاء الفرج
 سواء كانا طواما او ملاء او مرة فان كان بلغا لا ينقض عندنا وحده
 ويحد من سواء نزل من الرأس او صعد من الجوف
 وقال ابو يوسف يستقص ليل لغير الصلابة من الجوف
 ان كان ملاء الفم كذا ذكره في جامع الصغير وان
 قاء واما ان كان سائلا نزل من الرأس يستقص الا ان يملأ الفم
 وان كان علقا لا يستقص وان صعد من الجوف ان كان
 علقا لا يستقص الا ان يملأ الفم وان كان سائلا
 في ان حنيفة

قوله في حنيفة رحمه الله عليه استقص وان لم يكن ^{الصحح ملاء}
 القم وقال حنيفة لا ينقض ما لم يكن ملاء الفم وان قاء طواما قليلا
 ان اخذ المجلس يمنع عندنا في حنيفة وابو يوسف رجم وقال حنيفة
 ان اخذ السب يجمع والا فلا وتفسير اخذ السب انه اذا قاء ثانيا
 قبل سكوت النفس عن الغثيان والهيان اما الدم ونحوه اذا خرج
 من البدن ان سال نقض والا فلا وعلى هذا مسائل كثيرة منها انقطعت
 نقطرة فسال منها ماء او دم او صديد ان سال عن رأس الجرح نقض
 وان لم يسيل فلا وتفسير السيل ان يخرج عن رأس الجرح واما
 اذا كان اعلا على رأس الجرح ولم يخرج لا يكون سائلا وقال بعضهم
 اذا خرج ونجا ونزالي موضع بل حقه حكم النظمين يعني اذا خرج الدم
 من رأس الى الفم او اذنه ان سال الى موضع يجب تطهيره عند الغسل
 نقض والا فلا وان مس الدم عن رأس الجرح بقطنة ثم خرج فمسح ثم
 ونه الى التراب عليه ينظر ان كان حال لو ترك لسال نقض والا فلا
 ولو يرق ويغيره دم ان البزاق غالبا فلا ونحوه وان كان الدم
 غلبا فعليه الوضوء وان استسوبا بنوضا احتياطا ولو عض شيئا فزاع
 غلبا فعليه الوضوء وان استسوبا بنوضا احتياطا ولو عض شيئا فزاع

نقطة واعز طهر لغيره
 من غير

ما جاز في نقض الا في رجمها
 الا ان كان ملاء الفم

عليه اثر الدم فلا وضوء عليه وقال بعض المشايخ ينبغي ان
 يرفع كفه او اصبعه في ذلك الموضع ان وجد الدم فيه ينقض الوضوء
 فلا وضوء عليه حتى يخرج الدم اذا كان في عينيه مد ويسيل الدموع
 منها امره بالوضوء لوقت كل صلاة لا في اخاف ان يكون ما
 يسيل منه القنديد فيكون صاحب العذر وفي الفتاوى الغريب في
 العين بمنزلة الجرح الذي لا يرى قاه يسيل منه فهو نجس واما ما
 الجرح الذي لا يرقا ويه به سلس البول والمخاضة يتوضون
 لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما يشاءون
 من ابيض والنوافل فاذا حزم الوقت بطل وضوهم وكان عليهم
 الوضوء لصلوة اخرى وان توضع حين تطلع الشمس حتى يذهب الظلمة
 خلا فالأدنى يوسف ونفريه وينبغي ان يربط جرحه ثقيل لا للجراحة
 فان اصاب ثوبه من ذلك الدم اكثر فقدر الدرهم لزم غسله اذا علم
 انه لو غسل لا يتنجس ثانيا وان علم انه لو غسل يتنجس ثانيا قبل الفراغ
 من الصلوة جاز له ان لا يغسله وهو المختار وصاحب العذر اذا منع
 الدم عن الجرح بصلوة مخبره ان يكون صاحب العذر ولهذا المعنى

المفتصد

المفتصد بيان

المفتصد لا يكون صاحب عذر سائلا بخلاف الجائض اذا احتثت
 لا يخرج منها بل هو حايضا رجل به حذرت خزع منها ماء وهو
 سائل فتوضاه ثم سال التي لم يكن سائلا ينقض وضوءه لا الجرح الذي
 يخرج دما وعلى هذا منكر الخبرين اذا سال منهما بمنزلة الجرح الواحد
 صاحب الحدث الدائم لا يضي عليه وقت صلات كامل الحدث الذي
 ابتلى به يوجد واذا توضا للحدث والدم المنقطع ثم سال فقبله الوضوء ذكره
 في احكام الفقه واذا انقطع الدم وقتا كاملا يخرج منه ان يكون صاحب عذر
 ان شتر فسقطت من الف كليله دم لم ينقض وضوءه وقطرات استنقض الوضوء
 انفرادا اذا مضى والمثلا دما ان كان كبيرا استنقض وان كان صغيرا لا ينقض
 اما العلق اذا مضى حتى استلاف بحيث لو سقطت لسال استنقض الوضوء
 اما الذباب او البعوض اذا مضى واستلاف لا ينقض اما الدم القليل
 او في القليل فلما لم يكن حذنا لم يكن نجسا حتى اذا اصاب الثوب
 لا ينجس وان خشي وكذا النوم نافذ اذا كان من اجزاء الثوب او
 كذا كذا مستندا الى شئ لو ازيل سقط وان نام في الصلوة قاعدا او ساجدا
 فلا وضوء عليه ان كان خارج الصلوة فنام على وجهه او على بطنه او على
 سجدة كسبيل يمينه

المذهب ان يكون حدثا واما تام فاعدا او واضعا البتة على عقيب
او واضعا بطنه على خذبه لا يتنقض ذكره في الصلاة
الاثر ولو نام مجتبا لا وضوء عليه وكذا الوضوء راسه على ركبته
بما يجمع عند ساقه على ركبته واما سقط التام ان استب بعد ما سقط
على الارض فعليه الوضوء وان استب قبل السقوط فلا وضوء عليه
واما نام على دابة غير راتة اياها بحالة الضوء او لا فليس
لا يتنقض وان كان حاله الهبوط يتنقض ولو كان في الاكاف او
الشراج لا يتنقض في حاله البس وكذا الاغصان والجنون ناقض وان قل
وكذا السكران وحدث السكران لا يعرف الرجل المرأة وقال محمد في
المحيط اذا دخل في بعض مثبته خربك فهو سكران وكذا الفصحفة
ناقض في كل صلاة ذات ركوع وسجود يتنقض الوضوء
والصلوة والتميم جميعا كان عامدا او ناسيا وانه فقه في الصلاة
المنارة او سجدة التلاوة او سجدة السهو لا يتنقض ذكره في
الاثر واما نام في صلوة ثم فقه ففسدت صلوة ولا يتنقض
وضوءه ذكره في الاصل لان الفقه ففقه فاجبت حدثا شرطا

سنة بن دودلاري
فرس

قاله في الفقه وهو المختار

ان يكون

ان يكون جنانه وفعل التام لا يوضو جنانه وقال محمد في المحيط
صلوة وضوءه وبه اخذ عامة المتأخرين وانه فقه في
صلوة لا يتنقض وضوءه واما التيمم فلا يتنقض الوضوء
والصلوة وحدث الفقه قال بعضهم ما يظن لفاق والهاء
ويكون مسموعا والجيران وقال بعضهم اذا بدت نواجذه
ومنعه عن القراءة وقال بعضهم لا يتنقض حتى يسمع صوته
وحدث التيمم لا يبطل الوضوء والصلوة والضحك يفسد
صلوة لا الوضوء وحدث الضحك ما يكون مسموعا لا الجيران
وكذا المباشرة الفاحشة ناقضة عند ابو حنيفة والابو يوسف
واما مس الذكر او كل شئ مما يستتبع النار لا يتنقض الوضوء عندنا
خلاف الشافعي ولو طلع الشعر او قلم الاظفار بعد ما توضا لا يجب
اعادة الوضوء ولا مر الماء عليه ومن يتيق في الوضوء وشك
في الحدث فلا وضوء عليه ومن شك في الوضوء ويتيق في الحدث فعليه
الوضوء ومن شك في خلل الوضوء فعليه غسل مasket وان
وان شك بعد ما تمام الوضوء فلا يلتفت مالم يتيق

المباشرة الفاحشة ناقضة عند ابو حنيفة والابو يوسف
واما مس الذكر او كل شئ مما يستتبع النار لا يتنقض الوضوء عندنا
خلاف الشافعي ولو طلع الشعر او قلم الاظفار بعد ما توضا لا يجب
اعادة الوضوء ولا مر الماء عليه ومن يتيق في الوضوء وشك
في الحدث فلا وضوء عليه ومن شك في الوضوء ويتيق في الحدث فعليه
الوضوء ومن شك في خلل الوضوء فعليه غسل مasket وان
وان شك بعد ما تمام الوضوء فلا يلتفت مالم يتيق

ما يكون مسموعا ولا الجيران
وذكره الشافعي في الفقه

قاله في الفقه

ميتك سكر

وفها تجد جلد الكلب والذئب يطهر بالذبح ^{عصب الميتة وعظمها}
وفرنها ورشها وشعرها وصوفها ونظفها طاهر اذا لم يكن
عليها دسومة واما جلد الفيل فيطهر بالدباغة وعظمه طاهر
يجوز بيعه الا عند محمد ^{روى} عن محمد ^{روى} امره صلت و
في عنقها قلادة عليها سق اسد او ثعلب او كلب جائزة صلواتها
جلا ف الادنى والخنزير و ذكر الشيخ الامام ^{الاسلام دل على كلب} الاسباكني تريح
في شرحه السني اذا جاز في دار الحرب وعلم انه مدبوع بوجد الميتة
لا يجوز الصلوة ما لا يفضل فانه علم انه مدبوع بنى طاهر جاز وان
لم يفضل وان شك فالافضل ان يفضل والدباغة على ضربين حقيقة
وحكمة فالحقيقة ان يدبغ بنى طاهر كالعقص والسجدة ^{طهر}
والجنى او الفرس وغيرهما ولوا صابها الماء بعد الدباغة
لخفيفة فابتل لا يعود نجسا واما الحكمة ان يخرج من حكم الفسا
اما بالتراب والشس او بالترسيد او بالقاية في التريخ فلو اصاب
بعد الدباغة الحكمة ماء فعلى الحكمة ^{قد لا يخرج من يفسد لور} رويها الله رويها في رواية
لا يعود نجسا وفي رواية يعود نجسا وكذا الثوب اذا اصابه ^{الثوب اسفل}

فرك

والشيخ
يبيّن
ولا يخرج
من دباغة كسنة

فرك ^{بم اصابع الماء} اذا جفت وكذا البير اذا اشجنت ففارت
ماؤها ثم عاد وني فتاوى فاضل ان يريح الا ظهر في البير
انه يعود نجسا وذكر في المحيط الا ظهر الله لا يعود نجسا
فصل في الابار واذا وقعت في البير نجاسة ترحت وكان
تريح ما فيها من الماء طهارة لها وان وقعت فيها فارت
او عصفورة او صعود او نحوها ينزع منها عشرون دلو
او ثلثين دلو وان مات فيها حيوان او دجاجة او سنور ينزع
منها اربعون دلو الى خمسين او ستين وان مات فيها كلب
او شاة او ادمى ينزع منها جميع الماء وكذا ان استخرج
الكلب او الخنزير جثا وان لم يصب في الماء وكل حيوان اذا خرج
درج حيا وقد اصابه ^{درج حيا} ينظر ان كان سورة طاهر لا ينوضا به
احيا طاهرا وان نوضا جاز وان كان سورة نجسا ينزع
كله ايضا وان كان سورة مكررها ينزع عشر دلاء ونحوها
احيا طاهرا وان كان سورة مشكوكا ينزع كله ايضا وكذا روي
عن ابي يوسف روي في الفتاوى وان انتفخ فيها الحيوان او تفسخ

الشراب
الذي فيه

٢٠

يخرج جميع ما فيها الماء صفر الجوان او كبر الجوان وان وجدوا فيها
 فابرة ميتة وغيرها ولا يدرون ان نهايتي وقعت ولم ينفتح اعادوا
 صلوة يوم وليلة اذا كانوا نزلوا منها وغسلوا كل شئ اصابه
 ماؤها وان كانت انتفتحت او تفسخت اعادوا صلوة ثلثة ايام
 وليا اليها عند اتي حنيفة وقال ليس عليها اعانة شئ حتى
 يتحقق انها ميتة وقعت واذا وقعت بعرة او بعرتان من بعير
 الابل او الغنم لم يتنجس في البئر فاخرجت قبل التفتت لم يتنجس
 البئر وان اخرجت بعد التفتت يتنجس البئر وهذا استحسانا
 والقياس ان يتنجس البئر على حال لانه هذه نجاسة وقعت
 في ماء قليل فينجسه كالو وقعت في البئر في الوعاء وان وقعت في
 اللبن وقت الحلب فاخرجت حيا وقعت لم يتنجس ايضا **وروي**
 عن ابي حنيفة رحمه الله البعرة اذا كانت يابسة لم يفسد الماء ما لم تستكثرها
 الناس لعموم البلوى وفي الرطبة والمنكسرة اختلاف بين
 المشايخ بعضهم افة بالنجس وبعضهم سوى بين الرطبة و
 اليابسة والاوراث والاختلاف ينزله المنكسرة واكثر المشايخ على انه
 درناغ وولايه ان لا تنكس من بعد درناغ

يعبر

يعتبر فيه الضرورة والبلوى وان كان فيه ضرورة وبلوى
 لا يحكم بالنجاسة للضرورة والروث اذا كان صلبا بمنزلة
 البعرة وان روي خروج الحمامة او العصفورة لم يفسد وهذا
 مذمونا وان روي خروج الدجاجة افسد وخز و البظ والاوز
 بمنزلة خرو الدجاجة وخز الدجاجة وبوله لا يفسد وكذا
 ذرق مالا في كل لحمه من الطيور طاهر عندنا خلافا
 لمحمد رحمه الله قال بعضهم روي عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله
 ذرق سباع الطير لا يفسد الثوب الا اذا فحش ويفسد
 الماء قليل ولا يفسد الماء الكثير ويفسد الاواني وان قل
 ولا يفسد ماء البئر وان بادت فيها شاة او بقرة يتنجس الا عند
 كحمه سح وانا قطرة دم او خمر ينسج ماء البئر كله
 وفي الدخيرة جنب نزع دلو فصب الماء على راسه ثم استسقى
 اخر فقار جسد في البئر لا يتنجس للضرورة وان وقع
 جنب او ادخل يده لطلب الدلو قال ابو حنيفة رحمه الله الرجل جنب
 والماء نجس وفي رواية يخرج من الجنابة اذا كان متوضئا وانتشق

ثم يتجسس وهو الصحيح فعلى هذه الرواية وله ان يقرأ القرآن لخروجه
 للجانية وقال متحدسح كلاهما طله هو هذا اذا لم يكن على بدنه او على
 ثوبه نجاسة حقيقة وان كانت يتجسس الماء بالاجماع ولو وقعت
 اكثر من فارة واحدة وروى عن ابو يوسف سرح قال لو اربع
 ينزح عشرة دلو او ثلثون وان كانت نجاسة ينزح اربعون
 دلو وخمسون الى تسعين فاذ كانت عشرة ينزح ماء البئر
 كله وان كانت البئر مغلقة لا يمكن نزحها اخر جوامع اماكن
 فيها ماء لم كيف يقدر قال بعضهم يحفر مثل عيون الماء وعرضه فيزح
 حتى يترك الحفرة وقال بعضهم يحكم به ذوا عدل فيزح بمحكمها
 وعن متحدسح يزرع ما يشاء ولو خرف الباطل بمنزلة خرف الدابة
 سباع الطير لا يفسد الثوب الا اذا فاحش ويغسل الاواني
 وان قل ولا يفسد ماء البئر وان تزح لوقوع فارة عشرون
 او ثلثون طهر الدلو والرشا ايضا وموت مما ليس له
 سائلة في الماء لا يتجسس الماء ولا غيره كالبيق والذباب والزنايين
 والعقارب وكذا موت ما يعيش في الماء اذا مات في الماء
 كالتجسس

كالسماك

انما يتجسس في الماء

كالسماك والصفدع وسرطان وان ماتوا في غير الماء اما السمك لا
 يتجسس بلا خلاف واما الصفدع اذا مات في العصر اختلف في النجاسة
 واكثرهم على انه يتجسس وذكر الا سيجاء في سرح في شرحه وحيث
 في الماء مما لا يؤكل لحمه اذا مات في الماء وانما الصفدع او تفسخت فانه يكون
 شرب ذلك الماء اما الحية البرية اذا ماتت في الماء تغسل الماء وكذا الحية المائية
 اذا كانت كبيرة لهادم سائلة وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة لهادم
 سائلة **فصل في الاسرار** سور الادري طاهر سواء كان مسلما
 او كافرا او جنبا او طاهرا او حائضا او صاحب نفاس
 وسور ما يؤكل لحمه طاهر كالابل والبقر والغنم واما سور الفرس
 عن ابي حنيفة سرح اربع روايات في رواية جرح وفي رواية مشكوك
 وفي رواية مكروه وفي رواية طاهر وعند طاهر بلا شك وكوب
 اخذ المتاج وسور الحلب والخزير وسباع البهائم نجس وسور
 سباع الطير وما يسكن في البيوت مثل الحية والفارة والعقرب
 والوزغة والبقرة والدجاجة المخلاة مكروه ويكره اكل ما بقي منها
 وان اكل الحفرة الفارة ثم شرب الماء على الفور يتجسس وان مكث

7

حرة

او ادام د شمس

الاسرار

الاسرار

الاسرار

الاسرار

ساعة وحسنة فها فهو مكروه ويكره اكل ما بقي من الفارة وسور
 النعل والحار شكوك وعرق كل شئ معتبر بسورة الا ان عرق الحمار
 عند ان جففت ريح في رواية المشهورة طاهر كذا ذكره القدوري في
 شرحه وقال شمس الاية ربح ان نجس الا ان جعل عفو في الثوب
 واليدان كان الضرورة ولين الاثان نجس في ظاهر الرواية
 وعن محمد بن طاهر فلا يؤكل وهو الصحيح وان اصاب الثوب
 من سور المكروه لا ينجس وان نجس وان اصاب من سور المشكوك
 لا ينجس ايضا وروي عن ابي يوسف ربح ان قال ينجس ان نجس اذا كان
 قدر الدرهم والاصل فيه النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم
 او دونه ففي عفو لا ينجس عندنا جواز الصلوة وعند فرغ الشافعي
 ربح ينجس جواز الصلوة وان قلت وينبغي ان يغسل وان كانت اقل
 قدر الدرهم في ان الثوب اذا اصابته من النجاسة الغليظة اقل
 من قدر الدرهم ولم يغسلها ثم اصاب بمقدار الوجعت بتلك
 النجاسة الغليظة بصر اكثر من قدر الدرهم سقط جواز الصلوة
 بالاجماع وروي عن ابي حنيفة ربح ان غسل ثوبه من فطرة دم اصابته
 الشبان اي ما من اعظم ثوبه

الدرهم

الدرهم درهم الشبهة مثل عرض الكف قال ابو جعفر
 بقدر بالوزن في النجاسة النجاسة كالقدرة وبالبسط والعرق
 في النجاسة الرقيقة كالبول والحز وان اصابه هي نجس
 اقله قدر الدرهم ثم انبسط قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة فلا
 ينجس جواز الصلوة وقال بعضهم يعتبر وقت الصلوة ينجس وي
 اخذ وان اصاب بالجلد نجاسة فتشرب او ادخل الرجل يده في الثمن
 النجس او المرأة اذا اختضت بالحناء النجس او الثوب اذا صبغ
 بالصبغ النجس ثم غسل تلك مرات طهر الجلد واليد والثوب وان
 بقي اثره هي والصبغ وما يشرب الجلد فهو عفو وذكر في
 المحيط بطهر الثوب بشرط ان يغسل حتى يصفى الماء ويسيل منه الماء
 الابيض وان غسل بغير حرق الابرى ان ما روي
 عن ابي يوسف ربح في الدهن النجس اذا جعل في الاناء فصب
 عليه الماء فيعلو الدهن فيرفق بشئ هكذا اذا فعل تلك مرات
 حكيم بطهارة الدهن وفي الذخيرة رجل ان دهني رجله ثم بنو
 وغسل رجله فلم يصب الرجل الماء جاز وضوءه ثوب اصابته

الدرهم درهم الشبهة مثل عرض الكف قال ابو جعفر
 بقدر بالوزن في النجاسة النجاسة كالقدرة وبالبسط والعرق
 في النجاسة الرقيقة كالبول والحز وان اصابه هي نجس
 اقله قدر الدرهم ثم انبسط قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة فلا
 ينجس جواز الصلوة وقال بعضهم يعتبر وقت الصلوة ينجس وي
 اخذ وان اصاب بالجلد نجاسة فتشرب او ادخل الرجل يده في الثمن
 النجس او المرأة اذا اختضت بالحناء النجس او الثوب اذا صبغ
 بالصبغ النجس ثم غسل تلك مرات طهر الجلد واليد والثوب وان
 بقي اثره هي والصبغ وما يشرب الجلد فهو عفو وذكر في
 المحيط بطهر الثوب بشرط ان يغسل حتى يصفى الماء ويسيل منه الماء
 الابيض وان غسل بغير حرق الابرى ان ما روي
 عن ابي يوسف ربح في الدهن النجس اذا جعل في الاناء فصب
 عليه الماء فيعلو الدهن فيرفق بشئ هكذا اذا فعل تلك مرات
 حكيم بطهارة الدهن وفي الذخيرة رجل ان دهني رجله ثم بنو
 وغسل رجله فلم يصب الرجل الماء جاز وضوءه ثوب اصابته

اي اغتر الشبهة

لَوْ ظَاوَلَهُ

بجاسته اقل من قدر الدرهم فيفقدت الى باطنه فصا ركن قدر الدرهم
ينع جوار الصلوة واذا الف الثوب البتلون نجس في ثوب طاهر
يا بسس فظهرت ندوته ولكن لا يصير رطبا بحيث لو عصر
لا يسيل ولا يتقاطر الا صح انه لا يكون نجسا وكذا الثوب الطاهر
اللباس اذا نسيط على الارض نجاسة رطبة وان نام على فراش
نجس فغرق وانتبل الفراش من غير ان لم يصب بلل الفراش
على جسده لا يتنجس وكذا اذا غسل رجله وشي على اليد
نجس وان شئ على ارض نجاسة فابتلت الارض بلل رجله
وايسود وجه الارض ان لم يظهر اثر البلل في رجله جائزة صلوة
وان صارت طينار طبيا فاصاب رجله لا يجوز وفي الذخيرة
رجل يمدت عينه فريقت فاجتمع رطبا في جانب العين يجب
ان يتكلم في اقبال الماء ان لم يضره كما في اقبال الماء الى الما قد اذا
صب الرجل دهنه في اذنه فكت في دماغه يوما ثم خرج من اذنه فلا
وضوء عليه وان خرج من الفم فعليه الوضوء وان دخل في اذنه ماء
عند الاعتسال ثم خرج من الفم فلا وضوء عليه وان خرج من الفم

فعليه

أَوَّلُهُ قَدْ بَهِرَ قَاتِي

فعليه الوضوء القرحة اذا برت وارفع قشرها واطراف القرحة
موصولة بالجلد الى الطرف الذي كان يخرج منه البقي فتوضا
جاء وضوءه وان لم يصل الماء الى ما تحته ولو توضا ثم حلق
رأسه او جنبه او فم اظافيره لم يجب امر الماء على تلك الاعضا
الماء الذي يسيل من الفم النائم فهو طاهر وذكر في المحيط ان جث
وبي له اثره سرج اولون فهو نجس وفي الملتقط قال هو
طاهر الا اذا علم ان نجاسة من الخوف واما النجاسة الخفيفة كبول
ما يوطأ له فانها مقدرة بالكثير الفاحش وروى عن ابي حنيفة
سرج انه ينسب في شبر وروى عن محمد بن سريج يقدر بالربع ثم اختلف
المناج في كيفية اعتبار الربع قال بعضهم ربع جميع الثوب وقال
بعضهم اذا كان ذيل ربع الذيل وان كان ذراعا او ثوبا
ربع ثلث الثوب يعني ارادوا هذا القائلين ربع ثلث الثوب

اما الشر الثاني فهو الطهارة من النجاس يجب على المصط

ان يزيل النجاسة عما بدنه وثوبه والمكان الذي يصلي فيه
فكما يجوز ان تنها بالماء المطلق فكذلك يجوز ان تنها

من النجاسة الخفيفة شرعا

في كتيبي
أول من
أول من
أول من

٩

هو جعفر بن يحيى

بالماء القيد ويكلى ما به طاهر يمكن ان التهابه كالخجل والحصل فكذا
 يجوز ان التهاب النار او بالتراب في مواضع منها اذا تلبظ التشكين
 بالدم او ترأس الشاة ثم ادخل النار فاحرق الدم يظهر الترأس
 والتشكين وكذا اذا اصاب التشكين دم فمسح بالتراب يظهر وعن
 محمد بن ابي اصاب الخف نجاسة لها جرم عن ابي يوسف
 انه قال اذا مسح بالتراب او الرمل على سبيل المبالغة يظهر عليه
 فتوى مشايخنا كذا ذكره في المحيط وان لم يكن لها جرم كالنوى
 والخز فلا بد من الفصل طبيا كان او يابسا وكان في القاضى العام
 ابو علي النسيج يحيى الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل راجع انه قال
 اذا مشى خف الذي اصابته نجاسة غير ذاة جرم على التراب في
 الرمل ولزق بعض التراب وجف ومسحه بالارض يظهر
 عن ابي حنيفة راجع هكذا روي الفقيه ابو جعفر محمد وعنه ابي يوسف
 راجع مثل ذلك الا انه لا يشترط الجفاف وكذا يجوز ان التهاب الخف
 والحل والفرك واما الخف والحل في الخف اذا اصابته نجاسة لها
 جرم فيست يطرأ بالخف والحل عند ابي حنيفة وابي يوسف راجع
 وذكر

هذا هو الجواب عن ما ذكره في
 كتاب الخف من ان النجاسة
 لا تزيل من الخف الا بالماء
 القيد او بالتراب

وذكر في المحيط ان الخد راجع الى قولهما بالروي لما روي عن
 البلوى واذا انتضخ البول مثل رويس الاثر فذلك ليس بشئ
 واما الفرك في الخف فيظهر الثوب بالفرك اذا ليس والعضو
 بالخت وبالفرك لا يتطهر وان كان الثوب ذا طاقين فاصاب
 الخف يظهر بظهر بالفرك وهو الصحيح وكذا بالاحسن اذا اصاب الخف
 بده فله خمس بريقه تلك مرات يظهر بريقه كما يظهر بريقه واما اذا
 اصابته الثوب نجاسة ان لم تكن مريبة بنفسها في يغلب على ظنه
 انه قد طهر وقيل اذا غسل مرة وعصر بالماء الفرة يظهر وقبله بالم
 يغسل ثلث مرات وعصر في كل مرة والفتوى على الاول
 وعلى هذا مسائل منها ما روي عن ابي يوسف راجع الا ترى
 ان الخب اذا تزرع في الحام وصب الماء على جسده في الظهر والبطن
 حتى يخرج من الخبابة وصب الماء يحكم بطهارة لا زار وان لم
 يعصره وقال في موضع اخر ان امرة الماء يكفيه فوف الا زار فهو
 احسن واحوط وفي المتن شرط العصر على قول ابي يوسف
 راجع ولو اصاب البول ثوب فمسحه في نهر جار وعصر يظهر عند

هذا هو الجواب عن ما ذكره في
 كتاب الخف من ان النجاسة
 لا تزيل من الخف الا بالماء
 القيد او بالتراب

هذا هو الجواب عن ما ذكره في
 كتاب الخف من ان النجاسة
 لا تزيل من الخف الا بالماء
 القيد او بالتراب

هذا هو الجواب عن ما ذكره في
 كتاب الخف من ان النجاسة
 لا تزيل من الخف الا بالماء
 القيد او بالتراب

هذا هو الجواب عن ما ذكره في
 كتاب الخف من ان النجاسة
 لا تزيل من الخف الا بالماء
 القيد او بالتراب

هذا هو الجواب عن ما ذكره في
 كتاب الخف من ان النجاسة
 لا تزيل من الخف الا بالماء
 القيد او بالتراب

هذا هو الجواب عن ما ذكره في
 كتاب الخف من ان النجاسة
 لا تزيل من الخف الا بالماء
 القيد او بالتراب

الحقيقة رحمه الله عليه هذا قول ابي يوسف رحمه الله عليه ايضا
 وذكر في الاصل وقال ايضا ثلاث مرّات ويغمر في كل مرّة مرة واحدة
 يغسلها ثلاث مرّات ويغمر في المرة الثالثة يطهر في كل مرّة شرط
 العصر ينبغي ان يبالغ في العصر حتى يصير النور بعد ذلك بحال لو
 عصر لا يسيل الماء منه ويقتبره ^{حق كل شخص قوة وطاقت}
وفي قوله اي الله رحمه الله عليه خف بطانة ساقه من الكرا^س
 قد دخل في جوفه ماء بخس ففعل الخف وذلك ثم الماء واهراقه
 ففعل لانه لم يتهيا له عصر الكرايس فقد طهر الخف **وروي** ^{عن}
 ان القاسم الصفار رجل يستنجي ويجري الماء اي ما الاستنجي تحت
 رجليه وليس يخفيه خف فله ان يصانع ذلك الخف لانه الماء الاخر
 يطهر الخف كما يطهر موضع الاستنجاء وفي المنقط ان كان خفه
 منخرقا فاصاب الماء رجليه ولغاف رجلاه ^{سعة الامر}
 الا ترى ان البساط النخيل الخس اذا جعل في نهر جار وترك
 فيه يوما وليلة حتى يجري الماء عليه يطهر ولو كان على يده نجاسة
 رطبة واخذ عروة الخس ^{فما صب} فاذا غسل يده ثلاثا طهر

اليده والعروة والخس ^{قامت} فمت اذا اصابته نجاسة فجفت يده لك
 ثم يغسل ثلثا وانما كانت رطبة يغسل ثلثا ولا يحتاج الى شئ اخر
 وان كان من بردى او مما يشبه ذلك يغسل ثلثا ويجفف في كل مرّة
 فيطهر عند ابي يوسف رحمه الله عليه خلافا لمرج وفي النور اذا
 اصابته الخس او الاخر نجاسة ان كان قدما يطهر بالفصل ثلثا
 جفقا ولم يجفف وان كان جديدا يغسل ثلث مرات ويجفف في
 كل مرّة وذكر في المحيط يغسل مقدار ما يقع اكثر اياه انه يطهر واشترط
 مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا لونها ولا ريحها وان
 وجد احد هذه الاشياء لا يحكم بطهارته وعليه الفتاوى اكثر
 شايخ ولو موه الحديدي الماء الخس ثم يوه بالماء الظاهر ثلث مرّة
 فيطهر التلبيذ اذا موه بالماء الخس لا يجوز الصلوة معه يعني اذا كان
 فوق قدر الدرهم ويجوز قطع البطيخ به لانه يغير الماء الخس
 ولا يمكن ان التها ذلك الماء عنه بوجه الوجه الا بالنار فلا يجوز
 الصلوة معه ولا يشرى ذلك الماء الى البطيخ فيجوز القطع به و
 في المحيط عن شمس ^{الائمة} السرخسية الارض اذا نبتت اذا

لو فلا

لا صاحب

التلبيذ

ولم يثبت اثر النجاسة بظهر سواء وقع عليها الشمس او لم تقع
 الحصة اذا تجمعت نجفت وذهب اثرها بظهر ايضا اذا كان
 متداخلا في الارض ^{او لم يمسها الشمس} ^{او لم يمسها الشمس} ^{او لم يمسها الشمس} ^{او لم يمسها الشمس}
 كل قدم اقل من قدر الدرهم ولكن لو جمع يبلغ اكثر من قدر الدرهم
 لا يجوز الصلوة ولو كانت في موضع سجود اقل من قدر الدرهم
 ونحت قدمه اقل من قدر الدرهم كذلك ايضا ذكره الفتاوى وكذا
 الشيل والخيش وما ينبت في الارض مادام قائما على الارض
 بظهر بالجفاف مطلقا ذكره الذندوستي رحمه الله عليه وعن محمد
 ابا قاضل رحمه الله اذا ابال في المشية ووقع الطل عليها نكت مراف
 ووقع الشمس نكت مراف فقد طهر وكذا الحجر والاجر اذا كانت
 مفروشة بظهر بالجفاف وان كانت موضوعة ينقل ويحول لا
 من الغسل وكذا اللينة اذا كانت مفروشة جازة الصلوة عليها
 بعد الجفاف وذكره موضع اخر ان كانت لحي شربة النجاسة
 بظهر بالجفاف وان كانت لا يشرب لا يطهر الا بغسل الماء والتراب
 اذا كان احدهما خبثا فالطيب بخس الطين النجس اذا جعل منه

الكون

الفا والكتاب

او القدر فطير يكون طاهرا ولو اصرقت الفديرة والروث
 فصار حادا او مات الحمار في الماء فصارت طاهرة ^{او لم يمسها الشمس}
 البر فصار حادا زالت نجاسته وطهرت عند محمد خلافا
 لا يوسف رحمه الله لو اكل الملح او صلى على ذلك الرماد جاز ولو وقع
 ذلك الرماد في الماء الصحيح انه يتنجس وكذا الاجرة بظهر بالفصل والجفاف
 ظاهره حتى لو وقع منه قطعة في الماء يتنجس كذا ذكره في المحيط
 حاربال في الماء فيصب منه ذلك الرثش ثوب انسان لا يمنع حتى
 يتبين انه بول وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله وفي فتاوى قاضنا
 رحمه الله اذا ابال في الماء راكد فاصاب الرثش اكثر من قدر الدرهم ينجس و
 عن محمد الفضل رحمه الله اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو الشربة في
 على الماء فاصاب ثوب الراك صابر الثوب نجسا سواء كان الراك
 او جاريا وان لم يكن في رجله نجاسة لا يضره وسئل ابو نصر عن
 غسل دابة فيصبه ذلك الماء او عرفها قال لا يضر قبل وان كانت
 مزعت في بولها او روثها قال اذا نجفت وتناثر وذهب عنها
 لا يضره ايضا وفي الذخيرة اذا القى حجر التلطيخ بالعدنة في الماء الجاري

١٢

فارتفعت قطرات فاصابت ثوب انسان اكثر من قدر الدرهم قال
ابوبكر لا يجب غسله الا ان يظهر فيه لون الخجاسة وقال نصير
يجب عليه غسله وذكر في الفقه وليس بول الخفاش وخرقه
يشي وكذلك دم البق والبراغيث ليس بشي وان كثر ولو صلى
ومد شعر انسان اكثر من قدر الدرهم جائزة الصلوة وبه اخذ
الفقيه ابو جعفر وابوالقاسم الصغار وعن ابي خيفة نزع وبه اخذ
نصير ^{رجح حجة البعير كسرقته مارة كل حيوان كسوله اذا وقع جلده}
انسان في الماء القليل ان كان مقدار ظفر افسد ^{او اكثر من ذلك} والظفر لا يفسد
وفي انسان الاذي اختلف المشايخ وفي البقال قطعة جلده كلب
التفوق جراحة في الراس بعيد ما صلبه وان صلب ^{او غيره} ومع سنور
او حية يجوز بخلاف جرح الكلب وان لحست ^{او غيره} الهرة كف رجل يكره
ان يدعها تفعل ذلك لان ريقها مكره وكذا البقرة ان ياكل ما
بي منها وذكر في موضع اخر ان لحست عضوان انسان وصلبه
قبل ان يغسل جازية صلاته والاولى ان يغسله وفي الدخيرة
اذا كانت الخجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستنج

ثلثة

لا يجوز

سنة

ثلثة ارجار وانقاه ولم يغسله بالماء قال الفقيه ابو الليث
رجح في فتاواه بخبريه وبه اخذ بعض الفقهاء الرجل اذا استنج
بالماء وخرج منه ربح قبل ان يستنج هل يتنجس من اليتيم ^{الذي}
الذي لم يرب ربح الا صح انه لا يتنجس وذكر في موضع اخر كما وجب
عليه ان يعيد الاستنجاء لانه خرجت منه الروح يخرج منه الماء الذي
دخل وقت الاستنجاء وكذا اذا كان ليس سراً ولا مثلاً فخرج
منه ربح لا يتنجس السراويل واذا ارتفع بخار الكيف او المرباط
واستجمد في الكوة او في الباب ذاب لم يد فاصاب ثوب يتنجس
كل شي على الطين فوضع رجل قدمه على ذلك الطين يتنجس
وكذا اذا امس على النج والتنج رطب ذاب يتنجس وان كان التلج
جامدا فهو طاهر الكلب اذا اخذ عضوا انسان او ثوبه او لا يتنجس
ما لم يربى الببل سواء كان الكلب راضيا وعضبا الكلب اذا اكل
بعض عنقود العنق يغسل ما اصاب منه ثلثا ويؤكل وكذا يفعل
بعد ما يبس العنقود ولو عصر العنق فاذى رجله وسال الدم
في العصور والعصير يسيل ولا يظهر اثر الدم قال لا يتنجس وهذا قول
الذي

يا غوث اخبرني بوغخت
فانقص

٨٢

وان يوسف خرج كما ترى في الذكر في المحيط ورايت في بعض

الكتاب الطحال او القلب اذا شق وخرج منه دم فليس سائل

ليس بشئ وفي الملتقط ولو صل وهو حامل رجل شهيد وعليه

بماؤه يجوز صلوة وذكر في موضع اخر امرأة صلت وهي حامل

صليا وثوب الصبي نجس جازت صلواتها اذا اصل بصرها

وموافاة مسك فارة بعد النجاسة جازة صلوة امرأة صلت معها

حيث ميتة فان كان لم يستهل فصلواتها فاسده غسل او لم يغسل

ذكر في العيون وذكر في نوادر الباقى الوفاء قال يعقوب ابو يوسف

لو صل ومع جلد خنزير مذبوح جاز وقد ايساه وقال ابو حنيفة

ومندرج لا يجوز ولا يظهر بالدابة واذا صل ومع بيضة قد صلت

مخها وما يجوز ولو صل ومع قارورة وفيها بول لا يجوز حمل

صلاته ثوب نجس فلما اخرج حشوه وجد فيه فارة ميتة يابسة

ان كانت للثوب ثقب او خرق في يعيد صلوة ثلثة ايام ولياليها

والا يعيد

والا يعيد

والا يعيد جميع ما صل به ذلك الثوب ومن لم يجد ما يزيل النجاسة

صل معها ولم يعيد صلوة يعز اذا كان على جسده نجاسة

وهو سافر وليس معه ماء او كان معه ماء وخاف العطش

وان كانت النجاسة بالثوب ان كان اقل من ربع الثوب طاهر

فهو الخار ان شاء صلبه وان شاء عراباه نا وان كان ربعه طاهر

او ثلثه ارباعه نجس لم يجز الصلوة عرابا بل يصلي بخلاف وعند

مندرج يصل به في الوجهين وان صل عرابا يصل فاعدا يوى

بالركوع والتجود فكيف يقعد فالحمد كما يقعد في الصلوة

وقال في الذخيرة يقعد ويقرأ الحمد الى القبلة ويقع يديه على

عورة الغليظة سواء صل نهارا او في ليلة مظلمة او في البيت او في

الصحراء وهو الصحيح وان صل قائما اجزاه والا اول افضل ولو

قام على ثوب نجس ولو صل على شئ متطهر وفي باطنه قد راى كالا

مخطا لا يجوز وان لم يكن مخطا جاز ولو سجد على شئ نجس

صلوته وقال ابو يوسف رحمه الله ان اعاد حين علم على شئ طاهر لا يفسد

ولا كاه موضع قدمه وركبته طاهر لموضع حبه وانفخ نجاسا عن

والا يعيد

يسجد على انفه ويجوز صلوة خلا فالهما وان كان موضع انفه
مختصا وسائر المواضع طاهر جاز بلا خلاف وذكر شمس الدين
السرخسي اذا كانت الخامسة في موضع الكفين او الركبتين جاز له
وقال في العيون هذه رواية شاذة واصحها ان يقال اذا كان في موضع
ركبة لا يجوز واذا كان موضع احد القدمين مختصا لا يجوز اذ كان وضو
فاه كما تحت كل قدم بقدر الدنم ولو جفت تصير اكثر قدر الدنم
ينع كما ينع في الثوب اذا كان ذي طاقين وان اقع في مكان طاهر
ثم نقل قدس عليه شئ نجس وقام ان لم يكتف بقدر ما يؤذي
ركنا جازة والا فلا وكذا اذا رفع نعليه وعليهما قدرات اذ
معهما ركنا فسدت والا فلا وفي فتاوى اهلنا قد اذ اسجد
ثيابه على شئ نجس جازة صلوة ان كانت يابسة وفي اختلاف زفر
اذا كانت الخامسة على باطنه اليسرى والاحمرو هو على ظاهرهما قائم
يصل لم يفسد ومثله اذا اخلت الخامسة على خيشة فقلها ان كان
غلاظ الخيشة بحيث يقبل القطع يجوز الصلوة والا فلا واذا اصاب
الارض نجاسة فوشها بطين او حفر وصل علىها جاز وليس
هذا

سائر اعضاء الرجل يكتفى بالاول

اي اغتسل يديه

او يابو جنت

اشارة

او اعلم

نجاسة او زرع ووشش

هذا كالثوب ولو فوشها بالتراب ولم يطين ان كان التراب قليلا
حيث لو استثم بحد ريحة الخامسة لا يجوز والا يجوز ولو كان
على التراب نجاسة فقلت وصل على الوجه الثاني يجوز وقال ابو
يوسف ج لا يجوز وبه اخذ بعض المشايخ وهذا كله مذهب
محمد بن مكرم في المحيط ولو بسط المصلي على شئ نجس رطبا او
جلس على ارض نجاسة رطبة او لقاها ثوب اليابس في ثوبه
رطب فاثرت الرطوبة في ثوبه او مصلته ينظر ان كان بحال لو غصرت
او المصلي يتقاطر منه شئ يتنجس والا فلا وقال شمس الدين الحلواني
رج لو كان بحال لو وضع يده يتبل بصر نجسا فهذا اقرب
من الاول اما **الشرع الثالث** فهو ستر العورة والعورة الرجل ما
السرة الى الركبة والركبة عورة ايضا لكن من غيره لا من نفسه هو المختار
محمد بن شجاع عن ابي حنيفة وابي يوسف رج اذا كان يخلو الخيشة ينظر الى
عورة لم يفسد صلوة وبعض المشايخ جعل ستر العورة من نفسه شرطا
لهذا قالوا ان كان كشف الخيشة يجوز وان كان حفيف خيشة لا يجوز حتى
لو نظر في يده في بعض المشايخ ولو صلى عريان في بيت في ليلة مظلمة وله

اشباب سريين

قوي لصد

سبحك

مجدد

جلس

رطب

او المصلي

رج

من الاول

السرة

محمد بن

عورة

لهذا

لو نظر

لهذا

فانفسه في فضيلة

٤٥

افادام جنت اول

ثوب طاهر وهو قادر على البس لا يجوز صلوة بالاجماع وبدن المالة
 الحرة البالغة كلها عورة الا وجهها وكفيها وقد بينا في القديم
 اختلافي الشايج وذكر في المحيط الاصح انها ليست بعورة وفي الخافاة
 الصريح ان انكشاف ربع القدم يمنع وذرعاها كبطونها في ظاهر الرواية
روى عن ابي حنيفة وابي يوسف رجا انهما راعيا عن السابعية والاول
 هو الصحيح واما الشعر المسترسل قال الفقيه ابو الليث رجا ان انكشاف ربع
 المسترسل فسدت صلواتها كذا في اكثر الفتاوى وفي الخافاة المعتبر
 في افساد الصلوة انكشاف ما فوق الاذنين وكذلك الاذن ان حله لو
 انكشف ربع واحد منهما منع جواز الصلوة قال محمد هو الصحيح اما الخفيا
 مع الذكر فقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا على حدة هو الصحيح
 وكذا اختلفوا في الركبة مع الفخذ قال بعضهم الركبة مع الفخذ عضوا
 هو الصحيح ولو صلى وركبته مكشوفتان والفخذ مغطى جازة صلوة
 امرأة صليت وربع ساقها مكشوف يعيد وان كان اقل من ذلك لا يعيد
 وقال ابو يوسف رجا انكشاف ما دون النصف لا يمنع وعنه في النصف
 روايان والحكم في الشعر المسترسل والبطنها والظهر والفخذ كالحكم



في الشافعي

في الشافعي **واما** القبيل والذير فعلى هذا الخلاف في بعض اذا انكشف من احد
 ربعين من غلبها خلاف لابي يوسف رجا وهو خلاف في مذكرة الزيادة
 واما ثدي المرأة ان كانت مراهقة فهي تنع للصدر وان كانت كبيرة
 فالثدي اصل بنفسه وفي شرح شمس الائمة اذا كان الثوب رقيقا يصف
 ما تحت لا يحصل به ستر العورة ومن صلى في قميص واحد ليس عليه غيره
 فلو نظر انسان تحت فزاعورة فهذا ليس بشيء وذكر في الزيادة لواء
 امرأة صلت وهي تقدر على الثوب الجديد فليست ثوبا خلقا فانكشف من شعرها
 شيء ومن خذها شيء ومن ساقها شيء لوجع ذلك يبلغ ربع الشافعي
 لا يجوز صلواتها اما العورة الامة فهي ما هو عورة من الرجل ويطنها و
 ظهرها ايضا عورة وما سواها ليس بعورة والمذبرة واثم الولد والحما
 بمنزلة الامة واما انكشف عضو انسا فستره غير لث لا يستره ولا ادى
 معه ركنا تفسد وان لم يؤد ولكن مكث مقدار ما يؤدى فيه ركنا يبيته
 فلم يستر فسد صلوة عند ابي يوسف خلافا ل محمد رجا وكذا اذا وقع
 في صف النساء او وقع امام الامام او وقع بجانبه لم يقع
 هذا الخلاف ومن لم يجد ما يستر به عورة صلت قاعدا باثما لما ذكرنا
 نماز من اوطر دكره في

بعض الروايات
 في انكشاف
 ربع القدم
 يمنع

سجدتك حازون واهل صرعي نيات مكة
والجيب دور

والشرط الرابع

وهو استقبال القبلة فمن كان بحضرة الكعبة يجب عليه
اصابة عينها وانه كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة ونسبة هذا ينظر
في التيمم وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بشرط
استقبال القبلة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بشرط
ذلك وبعض المشايخ يقولون ان كان يصلي الى المحراب فكما قال الحامدي
وان كان في الصحراء فكما قال الفضل وقبله اهل المشرق والمغرب سواه
عندنا وذكر في امالي الفتاوى حد القبلة في بلاد نابغ سمرقند ما بين
المغربين مغرب الشاء ومغرب الصيف فان صلى الى جهة خرجت من المغرب
فسدت صلوته وان كان بمصر لا يقدّر على التوجه الى القبلة وليس معه احد
او كان صحيحا يخاف من عدو واسع الى اى جهة قدر شاء وكذا اذا صلى
الفريضة بالعدو على الدابة والناقلة بغير عذر فلا يصلي الى اى جهة تقبّل
بشرط ان يتحول وجهه الى القبلة على وقت الحرية وان لم يتحول لا يجوز
صلوة فان اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرة من يسأل عنها اجتهاد
او وحري صلى فان علم انه اخطأ القبلة بعد ما صلى فلا اعادته عليه
علم ذلك وهو في الصلوة استدار الى الكعبة وبني عليه السجدة
أخطأ اوله وفيه ثلاث

في الصلاة

عليه المفازة في الصحراء وفي المصرا وفي الليلة مظلت في نهاره وان حرق وصلّى
اجتهاد الى غير جهة التحري بعيد وان اصاب القبلة وقال في يوسف لا يعيدها
رجل صلى الى غير القبلة يستعمل يوافق ذلك الكعبة قال في حنفية رجم هو
كافر بالله تعالى وكذا الصلوة بغير طهارة وكذا في الصلوة ثوب النجر
لان كالمستخف وبه اخذ الفقيه ابو الليث والمختار انه يكفر في الصلوة
بغير طهارة وان لا يكفر في الصلوة في الثوب النجر والى غير القبلة كذا
ذكره في الفتاوى ولو اشتبهت ولم يتحرّ فترع وصلى لا يجوز وان علم ان
اصاب القبلة استقبال الصلوة ولو اشتبهت وكان بحضرة من يسأل
عنها فلم يسأل فحرق وصلّى فان اصاب القبلة جاز والا فلا وكذلك الا عي
ولو سأل فلم يتحرّح تحري وصلّى ثم اجترأ لا يعيد ما صلى ولو شك في تحري
وصلّى ركعة الى جهة ثم شك وتحري حتى انه اذا صلى اربع ركعات الى اربع
جهات بالتحري جاز كذا في الخافانية وذكر في امالي الفتاوى وان علم ان
القبلة الكعبة فلم ينو لها جاز وفي الخافانية ان قوي ان قبله محراب
بسجده لا يجوز لانه علامة وليس بقبلة ولو تحول صدره عن
القبلة بغير عذر فسدت صلوته ولو تحول وجهه وكان عليه استقبال
القبلة بغير عذر فسدت صلوته ولو تحول وجهه وكان عليه استقبال

بلا تحري
ان حال الصلوة

في الصلاة

من ساءل عن فساد ولكن يكره ولو ظن انه احدث فمحمول عن

القبلة ان علم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم تفسد صلوة

وان علم بعد الخروج ففسدة صلوة **والشرط الخامس** هو الوقت ^{اول}

ويستحان اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض المستطيل في الافق فطول ^{المنشأ}

الفجر الاول الكاذب وهو البياض المستطيل لا يخرج وقت العشاء ولا

يدخل وقت الفجر في المحيط اذا الفجر الكاذب فهو ان يرتفع البياض في ناحية كروي

واحدة ثم يتلاشى واخر وقتها لم تطلع الشمس واختلف في الوقت الذي

لا يباح فيه الصلوة اذا طلعت الشمس قال ابو بكر محمد بن الفضل رحمه ما دام

الانسان يقدر على النظر الى وجه الشمس فهو وقت طلوع لا يباح فيه الصلوة

فان اخرج عن النظر بياض في الصلوة وفي كتاب محمد رحمه اذا طلعت الشمس قدر

برموز فقهه كذا ذكره في خلاصة الفتاوى واول وقت الظهر اذا

برموز فقهه كذا ذكره في خلاصة الفتاوى واول وقت الظهر اذا

برموز فقهه كذا ذكره في خلاصة الفتاوى واول وقت الظهر اذا

خرج وقت الظهر على القولين واخر وقتها لم تغرب الشمس واول

وقت المغرب اذا غربت الشمس واخر وقتها لم يبق الشفق الشفق

هو

اي مام اعظم كور

هو البياض الذي بعد الفجر عنده وقال الله الاله واول وقت العشاء

الشفق واخر وقتها لم تطلع الفجر واول وقت العشاء هو وقت

العشاء هذا عند حنفية الا انه ثامور بتقديم العشاء عليه حتى ان الرجل

اذا صلى العشاء شوب بخمر ثم نزع وصلى الوتر شوب آخر فتيقن ان الشوب

الذي صلى العشاء كان بخمس بعد العشاء ووجه الوتر عند حنفية

خلاف الهم والمسيح في الف الا سفا عندنا في الازمنة كلها الا يوم خمر

والا براد بالظهر في الصيف وتقدم بها في الشتاء وتاخير العظم بالتغير

الشمس وتجيل المغرب وتاخير العشاء الى ما قبل تلك الليل مستحب وبعده

الى نصف الليل مباح وتبعه الى طلوع الفجر مكره واما في الوتر ان كان لا

بالا نياه او قبل النوم وان كان يشق فئاخيره الى اخر الليل افضل وان كان

اليوم يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تاخيرها بغير عدم

التجيل وفي العصر والعشاء تجيلها وعند حنفية ربح تاخيرها في الكل

احتياط الا يرى انه يجوز الا اذا بعد الوقت لا قبلها واما في الاوقات

التي يكره فيها الصلوة فمن ثلثة منها يكره في الفجر والنظر

فذلك عند اول طلوع الشمس وعند غروبها الا عصر يومه وقت الزوال

ان كره في الفجر يومه وقت الزوال

في غايه اول وقت

٢٨

وروي عن ابي يوسف ^{رحمته الله} ان جواز التطوع في وقت الف واليوم الجمعة ولا
 يصل فيها صلاة الجنازة ولا سجدة لتلاوة ولا للسهوة ولو قضى فيها
 من صايعدها وان تلا فيها اية السجدة فيها فان لا يسجد بها فان
 سجدها الا فضل بعيد ^{او قرص او في} ها واما الوقتان اللذان يكره فيهما التطوع وكذا يكره
 فيهما الفرض ^{يعني} الفوايت وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة فهما اما بعد طلوع
 الفجر الى ان يرتفع الشمس ^{الاستسنة} الفجر وما بعد صلاة العصر الى غروب الشمس
 ايضا مكروه وما بعد غروب الشمس ايضا مكروه ^{لانه وقت} لنا خير المغرب وكذا ايكره
 اذا خرج الامام للخطبة يوم الجمعة وعند الإقامة فان شرع ثم خرج الامام ^{لانه وقت} لا يقطعها
 وكذا قبل صلاة العيدين وعند خطبتهما وعند خطبة الكسوف ^{كبره التطوع ايضا} والانسحاق ^{يعني} ياغ
 ولو شرع بالتطوع في الاوقاة الثلاثة فالأفضل ان يقطعها ثم يقضها ولو
 لم يقطع فقد آسأ ولا شئ عليه ولو شرع النافلة في الوقتين ثم افسدها
 يلزم القضاء ^{لانه وقت} ولو اتم النافلة في وقت ^{لانه وقت} سجد ثم افسدها لا يقضها
 العصر قبل الغروب ولو افسدت الفجر لا يقضها بعدما صلى الفجر وقبل يقضها
 ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع فلما صلى ركعتين صلى الفجر ثم اقام فعلى
 ركعتين بنويين ركعتين الفجر عندها وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة ^{بجده}

فان سجد بها فان لا يسجد بها فان سجدها الا فضل بعيد ها واما الوقتان اللذان يكره فيهما التطوع وكذا يكره فيهما الفرض يعني الفوايت وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة فهما اما بعد طلوع الفجر الى ان يرتفع الشمس الاستسنة الفجر وما بعد صلاة العصر الى غروب الشمس ايضا مكروه وما بعد غروب الشمس ايضا مكروه لنا خير المغرب وكذا ايكره اذا خرج الامام للخطبة يوم الجمعة وعند الإقامة فان شرع ثم خرج الامام لا يقطعها وكذا قبل صلاة العيدين وعند خطبتهما وعند خطبة الكسوف والانسحاق ياغ

بجده
 عن ابي حنيفة
 في صلاة الفجر
 ركعتين بنويين
 ركعتين الفجر
 عندها وهو احدى
 الروايتين عن ابي
 حنيفة

في صلاة الفجر ولو صلى ركعتين ^{بجده} لم يطلع الفجر وقد تبين انه طلع
 فعند المناخرين يجزيه عن ركعتي الفجر ولو شك لا يجزيه عن الركعتين
 بغير اتفاق واذا طلعت الشمس حتى ارتفعت قدر رمية وقد
 ربحين بباح الصلوة النافلة ولو طلعت الشمس في خلال الفجر تفسد
 صلوة الفجر ولو غربت الشمس في خلال العصر لا تفسد صلوة
 العصر **والشرط السادس** النية المصلحة اذا كان متنفلا كيفية مطلق
 نية الصلوة وفي التراويح اختلف بعض المتقدمين قالوا لا يجوز
 وذكر المناخرون ان التراويح وسائر السنن يتأدى بمطلق النية والاحتياط
 لا يجوز والا حياط في التراويح ان ينوي التراويح اوسنة وقت اوقيام الليل
 وفي السنة غير التراويح ينوي السنة ولو نوى في التراويح الجمعة او في العيدين
 ينوي صلوة الوتر وصلوة الجمعة وصلوة العيدين وفي صلوة الجنازة ينوي صلوة
 لله تعالى والدعاء لليت والمفترض المنفرد لا يكفي نية الفرض ما لم يقبل الظاهر والعصر
 فان نوى فرض الوقت ولم يتعين اجزأه لا للجمعة ولا لغيره ^{بجده} ولا يشترط نية اعداد الركعات
 ولو نوى الفرض والتطوع جائز في الفرض عند ابي حنيفة وان يوسفهما
 خلافا لمحمد ولو بنوي الظاهر لا يجوز لان هذا الوقت لا يفيد ظهر هذا اليوم
 او اقل ما دونه ^{بجده} ان يخرج احد فادى لمن

بجده
 عن ابي حنيفة
 في صلاة الفجر
 ركعتين بنويين
 ركعتين الفجر
 عندها وهو احدى
 الروايتين عن ابي
 حنيفة

بجده
 عن ابي حنيفة
 في صلاة الفجر
 ركعتين بنويين
 ركعتين الفجر
 عندها وهو احدى
 الروايتين عن ابي
 حنيفة

بجده
 عن ابي حنيفة
 في صلاة الفجر
 ركعتين بنويين
 ركعتين الفجر
 عندها وهو احدى
 الروايتين عن ابي
 حنيفة

بجده
 عن ابي حنيفة
 في صلاة الفجر
 ركعتين بنويين
 ركعتين الفجر
 عندها وهو احدى
 الروايتين عن ابي
 حنيفة

يفيد ظهر يوم آخر ما الوقت اما لو نوى ظهر الوقت او العصر الوقت
يجوز هذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت وهو
لا يعلم يخرج الوقت فنوى الظهر لا يجوز كما مر وكوني فرض الوقت
ولو نوى الظهر اليوم جاز واما المقتدي ان ينوي صلاة لا يجزئ نقل من
خلاصة الوقعات ولو افترج المكتوبة ثم ظن انها تطوع فصلى على نيته التطوع
حسب شريعته في المكتوبة ولو ينوي التطوع لم يكبر ينوي الفرض يصير شارعا
في الفرض ولو صلى ركعة الظهر ثم افترج العصر او التطوع بتكبيره فقط
ففضل الظهر وصحت شروعه فيما كبر وكذا اذا اشروع في المكتوبة ثم
كبر ينوي الشروع في النافلة او كان منفردا لم يكبر ينوي الاقتداء بالامام
يصير شارعا فيما كبر وهذا اذا نوى بقلبه وكبر بلسانه وان صلى ركعة
من الظهر ثم كبر ينوي الظهر فهي هي ويجزئ بتلك الركعة حتى
انه لو صلى اربعاً بعد ذلك على ظن ان الاولى استقضت ولم يقعد
على الركعة الرابعة فسدته صلوة ولو نوى مكتوبتين فلهي
دخل وقتها ولو نوى فائتين فهي الاولى منهما ولو نوى فائتية
ووقتية فهي للفائتية الا ان يكون في آخر وقت الوقتية ولا يحتاج

الامام

الامام حجة الامامة الا في حق النساء واما المقتدي فنوى الاقتداء ولا
يكفيه في نية الفرض والتعيين وان نوى الاقتداء بالامام
ولم يعين الصلوة يجزئ وكذا اذا قال نويت ان اصلي مع الامام وان نوى ان يصلي
صلوة الامام وان نوى صلاة اليوم ولم ينوي الاقتداء لا يجزئ وان
نوى الشروع في صلاة الامام فقد اختلف المشايخ الاصح انه يجزئ ولو
نوى الجمعة ولم ينوي الاقتداء بالامام جاز عند البعض ولو نوى الاقتداء
بالامام ولم يحضر بيانه من هو هو وان نوى الاقتداء بالامام وهو ظن
انه يزيد فاذا هو عمر وصح الاداء الا اذا قال اقتدت بزيد او نوى الاقتداء
بزيد فاذا هو عمر ولا يصح اقتداء بزيد والا فضر ان ينوي الاقتداء بعد
ما قال الامام الله اكبر يصير مقتداً بما يصلي كذا ذكره في الخط
ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام موقف الامامة جاز ولو
نوى الشروع في صلاة الامام وكبر على ظن انه قد شرع وهو لم يشرع
بعد لم يجز ومن صلى تسنين ولم يعرف النافلة من الفرض ان الكل
فرضه جاز وان كان الرجل شاكاً وقت الظهر فنوى الظهر الوقت
فاذا الوقت قد خرج يجوز بناء على ان القضاء بنية الاداء بنية القضاء

المقتدي

الصلوة
التي فيها نية
الصلوة

والحال ان الامام

ولا يضرك
إذا حضر يمين الوقت

يجوز كذا ذكره في المحيط وإن نوى فيه يوم يجوز
 لم يخرج الوقت ومن صلى الظهر ونوى أن هذا من ظهر
 يوم الثلاثاء فبين أن ذلك يوم الأربعاء جاز ظهر والغلط في
 تعيين الوقت ولو شرع ما عليه أنها سبئية فإذا كان لا يصح
 ولو شرع على ظن أنها واحدة فإذا كان سبئية يصح والمستحب أن ينوي
 بقلبه ويتكلم بلسانه وهو المختار وأن ينوي بقلبه ولم يتكلم بلسانه
 جاز بلا خلاف والاحوط أن ينوي مقارنا للتكبير وبخالفه كما
 هو مذهب الشافعي رحمه وذكر في الأجناس أن من خرج من غير
 منزله يريد الفرض بالجماعة فلا انتهى إلى الإمام كبر ولم تحتض
 النية في تلك الساعة أن كان بحال لو قيل له أي صلاة تصلي أن أمكنه
 أن يصلي من غير تأمل يجوز صلواته والأفلا وأن تأخره النية
 وبعد التكبير لا تصح **أما في بعض الصلوة** فثمانية ستة على
 الوفاق وثنان على الخلاف وهي تكبيرة الإقلاع والقيام والقرأت
 والزكوة والستجد والقعدة الأخيرة قبل الشهادتين أما الخروج من
 الصلوة فرض بضعه أربع خففة من خلافهما وتقبل الأركان فرض

عند أبي يوسف

